الوحدة Yekîtî

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

العدد/346/ - 1 شباط 2025 م - 2636 ك

الثمن: 500 ل.س

النضال من أجل :

* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

1947- 2010

«تُعدّ شجرة الزيتون عالماً كاملاً، عايشت البشر منذ آلاف السنين وجسّدت تطلعاتهم... فمن زرعها وأكل ثمرها واكب ركب الإنسانية»

أودري أزولاي – اليونيسكو

سوريا الجديدة... انتقال عسكري للسلطة، قلق وخشية، وحاجة لحوار سوري شامل

■ الافتتاحية

وأخيراً، بعد ثلاثة عشر عامٍ من الأزمة المستفحلة وصراعات محتدمة في سوريا وعليها، وفي ظلّ ظروف إقليمية ودولية استثنائية مستجدة، التقت الإرادة الدولية مع إرادة الشعب السوري في إسقاط نظامٍ استبدادي شمولي وحشي، حكم البلاد على مدار واحدٍ وستين عاماً بنظام حزب البعث الواحد الأحد؛ فعمّت البهجة والسرور بين السوريين جميعاً، داخل البلاد وخارجها، صباح يوم الأحد 8 كانون الأول/ديسمبر2024م، إثر رحيل بشار الأسد فجراً وفراره إلى روسيا وانهيار كافة المؤسسات الأمنية والعسكرية الحامية لنظامه.

لا شكّ إنّ انتقال السلطة من النظام البائد إلى «الإدارة العسكرية» بقيادة أحمد الشّرع في أقلّ من أسبوعين، وفق تطورات دراماتيكية، وبأقلّ الخسائر، دون انهيار باقي مؤسسات الدولة، ودون وقوع نهبٍ عام، وتحرّر عشرات آلاف المعتقلين والمخفيين قسراً، وكذلك حلّ حزب البعث وكافة مرتكزات النظام البائد الأمنية والعسكرية، يُعدّ انتصاراً للشعب السوري الذي يتوق إلى السّلم والعدالة والحرية والمساواة والاستقرار خلال أقصر مدةٍ ممكنة.

ولكن! لازال الطريق أمام السوريين شاقاً ومعقداً، فقد شهدت الفترة الماضية بعد الثامن من كانون الأول 2024م، فوضى نسبية وبدرجات متفاوتة في عددٍ من المحافظات، واستمرار **(التتمة ص 2)**

تلاقي الكُرد في سوريا حول رؤية سياسية مشتركة

مع سقوط النظام السوري في الثامن من كانون الأول الماضي، وتغير الظروف الداخلية والمناخات السياسية في سوريا وجوارها بشكلٍ دراماتيكي، تجددت دعوات تلاقي الكُرد في سوريا حول رؤيةٍ سياسية مشتركة عن القضية الكردية في سوريا ومجمل قضايا البلاد وأزماتها، ولأجل تمكينهم من القيام بدورهم بشكلٍ أقوى.

في هذا السياق بادرت لجنة العلاقات المشتركة بين حزبي «الديمقراطي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي في سوريا» إلى الاتصال بحزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائه في تحالف «أحزب الوحدة الوطنية الكردية» وبالمجلس الوطني الكردي في سوريا، وعقدت لقاءات معهما، حول الأوضاع الراهنة وضرورات التلاقي.

ومن جهةٍ أخرى بدأت أمريكا وفرنسا بتحرك مشترك لرأب الصدع بين الطرفين المذكورين، وعقدتا لقاءً بين الجنرال مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية وقيادة المجلس الوطني الكردي، ثم زار حميد دربندي ممثل الرئيس مسعود بارزاني مدينة قامشلي في 2025/1/13م، فاستقبله عبدي في اجتماع تناول آخر المستجدات على الساحة الكردية والإقليمية، وخلال اللقاء، نقل دربندي رسالة دعم من الرئيس بارزاني، أكدت على أهمية توحيد الصف الكردي وتعزيز التعاون المشترك **(التتمة ص 2)**

هيومن رايتس ووتش: جرائم حرب مفترضة في شمال شرق سوريا

قالت «**هيومن رايتس ووتش**» في تقرير نشرته في (30 يناير/كانون الثاني 2025) إن الغارة التي شنها تحالف تركيا و»الجيش الوطني السوري» بطائرة مسيّرة وأصابت سيارة إسعاف تابعة لـ «الهلال الأحمر الكردي» في 18 يناير/كانون الثاني 2025، في شمال سوريا، هي **جريمة حرب مفترضة**.

وقالت هبة زيادين، باحثة أولى في شؤون الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «**أظهر الجيش الوطني السوري والقوات التركية نمطا واضحا ومقلقا يتمثل في الهجمات غير القانونية ضد المدنيين والأعيان المدنية، ويبدو أن الطرفان يحتفيان بهذه الهجمات**...».

وجاء في التقرير، تُظهر لقطات من طائرة مسيّرة نشرتها قناة «تيليغرام» تابعة للجيش الوطني السوري في 22 يناير/كانون الثاني، تحققت منها هيومن رايتس ووتش، قنبلتين صغيرتين أُسقطتا جوا تنفجران في حشد من الرجال والنساء عند سد تشرين، حيث كانوا يحتجون ويؤدون رقصة الدبكة الكردية التقليدية.

وأشار التقرير إلى سد تشرين أصبح نقطة محورية للقتال بين **(التتمة ص 3)**

هنيئاً للشعب السوري بخلاصه من النظام الجائر

عبر بيان إلى الرأي العام في 2024/12/8م، تقدّم حزبا «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» و «الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» بالتهاني إلى الشعب السوري بكافة مكوناته القومية والدينية والمذهبية بمناسبة خلاصه من «النظام الجائر الذي حوّل البلد إلى مرتع لفئة حاكمة متسلطة على رقاب الجميع»، وناشدا الشعب بـ»التحلي باليقظة تجاه كل من يحاول المساس بالسّلم الأهلي والعيش المشترك بين السوريين جميعاً، خاصةً في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة التي تمر بها بلادنا وتبقى موضع اهتمام ومراقبة محيطنا العربي- الإقليمي والعالم».

وقالا: «اليوم ٨ / كانون الأول /٢٠٢٤ طويت صفحة الاستبداد والتمييز والقمع والاضطهاد الذي مورس **(التتمة ص 3)**

سوريا الجديدة ..... (تتمة ص 1)

حالات الانتقام والقتل والضرب والإهانات والاعتقالات العشوائية خارج إطار القانون، وتأخر تفعيل الكثير من مؤسسات الدولة، واتخاذ إجراءات على مقاسات إيديولوجية إسلامية ولو بقرارات غير رسمية، وحتى إعلان تصورات مسبقة عن شكل الدولة ودستورها، وتنفيذ مهام ليست من صلاحيات حكومة تصريف الأعمال، مثل التعيينات في المراكز الأساسية للدولة والترقيات على صعيد الجيش والأمن وتسريح جموع من العاملين في الدولة...الخ.

وما كان مفاجئاً لكلّ السوريين، عقد ما سمي بـ»مؤتمر خطاب النصر»، مساء الأربعاء 29 كانون الثاني 2025م في قصر الشعب بدمشق، دون إعلان مسبق أو تغطية إعلامية مباشرة، وبطابع عسكري بحت، بحضور مسؤولي «هيئة تحرير الشّام» وفصائل متحالفة معها ومسؤولي معظم ميليشيات «الجيش الوطني السوري» التي تلطخت أيادي قادتها بدماء الكُرد السوريين، حيث أعلنت إدارة العمليات العسكرية «بيان إعلان انتصار الثورة السورية» الذي تضمن إلغاء العمل بدستور عام 2012م، وحلّ مجلس الشعب، وحلّ الجيش والمؤسسات الأمنية، وحلّ حزب البعث وأحزاب الجبهة، وحلّ «جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية»، وتولي أحمد الشرع رئاسة البلاد وتفويضه بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت للمرحلة المؤقتة، وقد أيّد الحضور مضمون البيان بطريقةٍ شبيهة بالمبايعة؛ كما أنّ متزعمين للميليشيات (محمد الجاسم/أبو عمشة، سيف أبو بكر، أحمد إحسان فياض الهايس/أبو حاتم شقرا، فهيم عيسى...) مشهورين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ثلاثة منهم معاقبين من أمريكا، ألقوا خطابات في المؤتمر، ودعا أحدهم ضمنياً لشن حرب جديدة ضد مناطق الإدارة الذاتية بشمال شرقي البلاد.

وفي خطابه كرئيس للبلاد في اليوم التالي، أعلن أحمد الشرع أنه تسلّم مسؤولية البلاد، وسيقوم بتشكيل «حكومة انتقالية شاملة»، ولجنة تحضيرية لاختيار «مجلس تشريعي مصغّر»، ولجنة تحضيرية لـ»مؤتمر الحوار الوطني»، وسيعلن «الإعلان الدستوري» كمرجع قانوني للمرحلة الانتقالية؛ وسيركز على «تحقيق السّلم الأهلي» و «عدالة انتقالية» و»إتمام وحدة الأراضي السورية وفرض سيادتها تحت سلطة واحدة» و «بناء مؤسسات قوية» و»إرساء دعائم اقتصادٍ قوي واستعادة الخدمات الأساسية المفقودة»، ودعا السوريين لـ»المشاركة في بناء وطن جديد يحكم فيه بالعدل والشورى»، دون تحديد مدد زمنية وآليات تنفيذية واضحة لهذه المهام، وقد أصبح رئيساً بمطلق الصلاحيات وبيده كافة السلطات إلى أجلٍ غير مسمى.

إذاً تمّ رسم المرحلة الانتقالية من خلال السيناريو العسكري المستند إلى ما تسمى بـ»الشرعية الثورية»، دون أيّ سيناريو سياسي آخر أو مؤتمر وطني سوري الذي أعلنت إدارة الشرع نية عقده بألف ومئتي شخص وتراجعت عنه أو وفق مضامين القرار /2254/ المجمع عليه وبإشراف الأمم المتحدة.

ما يقلق أغلب السوريين، أن يتحول الرئيس المؤقت إلى مستبدٍ جديد يستأثر بالسلطة وبكامل الصلاحيات وبكافة المؤسسات، خاصةً وأنه لا يبدي أي اهتمام بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والدولة المدنية أو اللامركزية وغيرها، أو بدور المرأة وحقوق مكونات الشعب السوري والأقليات على نحوٍ صريح، وأنه سيسعى لعقد مؤتمرٍ سوري كحوارات واستشارات وفق مبدأ الشورى، أي بمخرجات غير ملزمة، ولم يطالب بإنهاء الحروب في البلاد، من جهة العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية في شمال وشرقي سوريا ومع قوات الجنوب في محافظتي درعا والسويداء؛ وهناك خشية من التضييق على الحياة السياسية، والذي بدأ بقرار حلّ أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية»، أو أن تتخذ الحكومة المؤقتة قرارات مصيرية سلبية تؤثر على حاضر ومستقبل البلاد؛ ثمة مخاطر حقيقية تهدد راهن ومستقبل البلاد، لا سيّما انتهاكات وسلوكيات لجماعات محسوبة على الإدارة الجديدة، وضعف قدرتها على استتباب الأمن في جميع مناطق سيطرتها من حيث العدد والإمكانات، وكذلك ظهور جماعات متطرفة من بين صفوف «هيئة تحرير الشام» وتلك الجهادية الخارجية التي رافقتها وتسعى لتأسيس خلافةٍ إسلامية، أو استمرار الميليشياوية وتجدد الاقتتال الداخلي وبروز حالة انقلابية؛ والأخطر من ذلك هجمات الاحتلال التركي والميليشيات السورية الموالية له على مناطق الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) ولا تزال مستمرّة، وارتكاب الانتهاكات والجرائم في مناطق عفرين وكري سبي/تل أبيض وسريه كانيه/رأس العين؛ وفي هذا السياق يبقى التواصل والمفاوضات بين (قسد) والإدارة الجديدة ضرورة قصوى، تنعكس بشكل إيجابي على مجمل الأوضاع.

وهناك أهمية قصوى أن يحظى «المجلس التشريعي المؤقت» و «الإعلان الدستوري» المرتقبين بإجماع وتوافقٍ سوري عام، وأن تعمل سلطات المرحلة الانتقالية على إنهاء الصراع والعنف ومحاربة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، ووقف إطلاق النار وأي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حدّ ذاتها، والإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي أينما كانوا، وحماية السكّان وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وأن تتخذ تدابير بناء الثقة بين المواطنين وكافة شرائح ومكونات الشعب السوري، وتشجع على مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية، وتتيح الفرص لوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها، وتؤسس حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدّد جدولاً زمنياً وعملياً لصياغة دستور جديد، ومن ثم تجري انتخابات حرّة ونزيهة بموجبه، بما ينسجم مع شرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي.

بعد إلغاء فكرة عقد مؤتمر وطني سوري ذي صلاحيات ومؤسس للمرحلة الانتقالية، يبقى لعقد مؤتمرٍ حواري سوري - سوري شامل ضرورة ملحة ودون تأخير، ودون إقصاء أي مكوّن من الشعب السوري، عسى أن يفتح آفاقاً وطنية جامعة، تشكّل حالة سياسية واسعة، تنبذ العنف والكراهية، تطمئن الجميع، لا أن يكون مؤتمراً على مقاس رؤية السلطة لوحدها أو ما يشبه مهرجان للتصفيق ورفع الأيادي وتطييب الخواطر والإرضاء عنها؛ فلابد للمؤتمر أن يكون على مقاس الوطن والشعب السوري بكلّ مكوناته.

إنّ السلطة القائمة تتحمل مسؤوليات واسعة وتواجه تحديات كبيرة، وبحاجة للعمل المشترك والجاد وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، الأمر الذي يفرض عليها الانفتاح على الشعب والإنصات إليه وقبول المبادرات بمنطقٍ ديمقراطي شفّاف، وضمان الحريات العامة؛ وهنا لا بد من تعاونٍ دولي وعربي وثيق مع سوريا في كافة المجالات، وهو ما نتلمسه حالياً، بحيث يقطع الطريق على التدخلات التركية السلبية، علاوةً على مراقبة الأمم المتحدة ومساعدة كافة هيئاتها التخصصية للعمل في المرحلة الانتقالية، لأجل تعافي سوريا وإيصالها إلى برّ الاستقرار والأمان.

لنمنح الأمل بالتغيير نحو الأفضل ووضع حدٍّ للمآسي فرصةً ووقتاً، على هدى خطابات ومفردات إيجابية وتطمينات ساقتها الإدارة الجديدة والرئيس أحمد الشرع، والتي جاءت مقبولة على الصعيد الوطني ومتوازنة تجاه الدول الإقليمية والعالمية، ولنحكم على الأفعال والنتائج أكثر مما نحكم على الأقوال.

تلاقي الكُرد في سوريا ..... (تتمة ص 1)

لمواجهة التحديات الراهنة في سوريا. ومن جانبه، أعرب عبدي عن تقديره لرسالة الرئيس بارزاني ودعمه، مشدداً على أن المرحلة الحالية تتطلب تضافر الجهود بين جميع الأطراف الكردية لتحقيق الاستقرار وضمان حماية مصالح الشعب الكردي.

توّجت الأجواء الإيجابية تلك، بزيارة الجنرال مظلوم عبدي إلى أربيل، واستقباله من قبل الرئيس مسعود بارزاني، مساء الخميس 16 كانون الثاني 2025م، في مصيف صلاح الدين، حيث بحثا الأوضاع في سوريا وآخر التطورات الأمنية والسياسية فيها، والإطار العام لتعامل القوى الكردية مع الوضع الجديد، وكيفية اتخاذ موقف مشترك بينها، وضرورة أن تقرر مصيرها دون تدخل أي طرفٍ آخر وبالطرق السلمية وبما يضمن حقوقهم في الوحدة والتضامن المشترك مع حكام سوريا الجدد للوصول إلى التفاهم والاتفاق.

وقد جاء اجتماع عبدي و بارزاني موضع ترحيب وامتنان الكُرد عموماً، وشكّل ارتياحاً سياسياً، وأعرب مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية بمنشور على موقع اكس، يوم الاثنين 20 كانون الثاني 2025، عن ترحيب الولايات المتحدة بهذا الاجتماع، مشدداً على أنه «يمكن للحوار بين الكُرد أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الانتقال السياسي الشامل في سوريا».

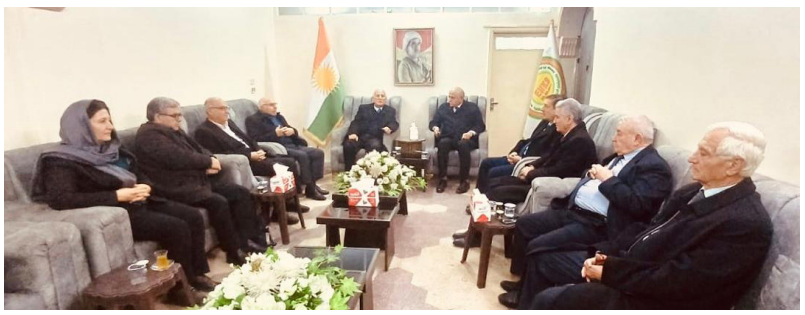

ترقب واهتمام أوروبي بالإدارة السورية الجديدة

كأول زيارة لمسؤولين أوربيين إلى دمشق بعد سقوط النظام السابق، جاء لقاء وزيري خارجية فرنسا وألمانيا مع السيد أحمد الشرع قائد الإدارة السورية الجديدة في قصر الشعب صباح الجمعة ٣ كانون الثاني ٢٠٢٥م، وفي ختام الزيارة قالت وزيرة خارجية ألمانيا أنالينا بيربوك إنّ «أوروبا ستدعم» سوريا خلال المرحلة الانتقالية، لكنها «لن تموّل هيئات إسلامية جديدة»، وأشارت إلى أنها أكدت للشرع ومسؤولين آخرين التقتهم في سوريا أن «حقوق المرأة هي مقياس» لتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان.

وقالت إن رفع العقوبات عن سوريا سيعتمد على تقدم العملية السياسية، مؤكدةً على ضرورة مشاركة كل المكونات السورية في إعادة بناء الدولة.

كما دعت كل الدول المجاورة إلى «احترام وحدة أراضي سوريا وسيادتها»، معتبرة أن «سلامة الأكراد هي أساسية أيضاً من أجل سوريا تعيش في سلام»، وشددت على أن ذلك يتطلب وقف القتال في الشمال (بين قوات سوريا الديمقراطية وميليشيات موالية لتركيا).

من جهته دعا وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو الإدارة الجديدة في سوريا إلى التوصل لـ «حلّ سياسي» مع الأكراد. وقال بارو خلال لقائه ممثلين عن المجتمع المدني السوري في إطار زيارة للقاء السلطات الجديدة «ينبغي إيجاد حلّ سياسي مع حلفاء فرنسا الذين هم الأكراد لكي يتمّ دمجهم بالكامل في العملية السياسية التي تنطلق حالياً».

وقال بارو إن «سوريا ذات سيادة وآمنة لا تترك أي مجال لانتشار أو تفشي أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة الكيميائية التي امتلكها نظام بشار الأسد الإجرامي». ودعا السلطة الجديدة للعمل على «إتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية».

وعلى صعيد المرحلة الانتقالية السياسية، أكد بارو أن باريس ستقترح على السلطات الجديدة «خبرات قانونية» فرنسية ومن الاتحاد الأوروبي «لمرافقة السوريين» في صياغة دستور جديد.

وأكد بارو أيضاً أن باريس ستعرض «خبرتها التقنية» للمساهمة في «مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الانتقالية، كما بدأنا بالفعل في القيام بذلك منذ عدة سنوات».

وأكد الوزيران على ضرورة تحقيق انتقال سلمي وجامع للسلطة في سوريا.

زيارة مفوضة أوربية

ومن جانبها قامت المفوضة الأوروبية المكلفة بإدارة الأزمات حاجة لحبيب، في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٥م بزيارة إلى دمشق، والتقت مع السيد أحمد الشرع، وقالت لحبيب في مؤتمر صحافي بالقصر الجمهوري: «جئت إلى هنا لأطلق حزمة جديدة من المساعدات الإنسانية بقيمة ٢٣٥ مليون يورو لسوريا ودول الجوار، للمساهمة في توفير احتياجات رئيسية في مجالات المأوى والغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم في حالات الطوارئ».

وأضافت لحبيب: «نعتمد على السلطات الحالية لضمان وصول غير مقيد وآمن للجهات الفاعلة الإنسانية إلى جميع مناطق سوريا، بما في ذلك تلك الموجودة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمتأثرة بالنزاعات مثل دير الزور والقامشلي» في شمال البلاد وشرقها.

وقالت لحبيب: «نحن عند منعطف تاريخي، لذلك كل القرارات التي ستتخذ هي قرارات مهمة للغاية».

بطاقة شكر

تقدّم الحزبان «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا» و «الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا»، في ٢٠٢٥/١/٦م، ببطاقة شكر باللغة الكردية إلى الوزيرين بيربوك و بارو، بمناسبة زيارتهما إلى دمشق، التي كانت موضع ارتياح لدى السوريين والكُرد خصوصاً، لاسيّما أنهما أكدا على ضرورة مشاركة الكُرد في تطور سوريا وضمان حقوقهم في إطار وحدة البلاد؛ متمنين بأن يكون دور الأوربيين متقدماً وناجحاً في إرساء وضع طبيعي آمن لسوريا، لأجل احترام حقوق الإنسان وتحقيق السّلم والحرية والمساواة.

هذا، وقد اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مؤخراً على خريطة طريق لتخفيف العقوبات المفروضة على سوريا، تشمل قطاع الطاقة والنقل والمؤسسات المالية، وتهدف إلى دعم الاقتصاد السوري وإعادة البلاد إلى مسارها الطبيعي.

كما أن المفوضية كلفت هيئتها القانونية بتشكيل لجنة من الاستشاريين الدستوريين لتقييم الإجراءات التي تم اتخاذها في «مؤتمر النصر» بدمشق، واقتراح كيفيّة التعامل مع المرحلة الجديدة.

هنيئًا للشعب السوري ..... (تتمة ص 1)

بحق السوريين على مدى واحدٍ وستين عاماً مضت من حكم الحزب الواحد/حزب البعث».

ودعيا إلى «الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ونبذ حالات الثأر والانتقام والتسبب في إثارة الفتن، واعتماد لغة التسامح والتآلف بين الجميع في كافة المحافظات السورية، لنتمكن من الوصول إلى برِّ الأمان من خلال إطلاق عملية سياسية تشاركية شاملة دون إقصاء أو تهميش لأي مكوّن أو طيف».

كما دعيا «المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساندة للشعب السوري لتحقيق السّلم والاستقرار، والبدء بعملية إعادة الإعمار، لضمان عودة النازحين والمهجّرين إلى مناطق سكناهم الأصلية».

وتوجها بالشّكر والامتنان إلى «الشعوب والدول المجاورة التي تحملت أعباء إيواء الملايين من المهجرين السوريين»، على أمل «أن يكونوا عوناً في استتباب الأمن والاستقرار في سوريا الجديدة لتكون وطناً يتسع لكافة أبنائه على اختلاف انتماءاتهم».

وفي تصريح مشترك بتاريخ 2024/12/15م، أشاد الحزبان بالحديث الذي أدلى به السيد أحمد الشرع قائد إدارة العمليات العسكرية من دمشق، «أكد من خلاله على أن (الكُرد جزءٌ من الوطن وشركاء في بناء مستقبله)، فكان لحديثه هذا صدىً واسعاً في وسائل الإعلام، ووقعاً إيجابياً لدى عموم أبناء شعبنا الكردي» وفق ما جاء في التصريح.

ووصف الحزبان تصريح الشّرع بالمسؤول ويمكن البناء عليه، وناشدا إدارة العمليات العسكرية وجميع القوى والفعاليات السورية، «ببذل كل الجهود لواجب وضرورة أن يشمل السّلم والأمان كافة المناطق وخاصة منطقة كوباني المهددة، وكذلك ضمان عودة طوعية آمنه للمهجرين إلى مناطق سكناهم الأصلية ومن بينهم أبناء عفرين وسري كانيه /رأس العين».

هيومن رايتس ووتش ..... (تتمة ص 1)

تحالف تركيا والجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية منذ ديسمبر/كانون الأول. توقف السد عن العمل منذ 10 ديسمبر/كانون الأول 2024 نتيجة تضرره أثناء الاشتباكات، ما حرم قرابة 413 ألف شخص من المياه والكهرباء في منطقتي منبج وكوباني... حذرت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» من أنه بحال تضرر السد، «ستكون العواقب الإنسانية والدمار الناتج عن إطلاق مياه الفيضانات مدمرة وقد تسبب أضرارا جسيمة بالبيئة».

كما أكّد التقرير على أنه «منذ أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدى القصف التركي على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا إلى انقطاع المياه والكهرباء عن الملايين. كما أدت الغارات المتكررة على البنية التحتية المدنية إلى تدمير العديد من المرافق الأساسية، بما في ذلك محطات المياه والطاقة الكهربائية ومنشآت النفط ومحطات الغاز، ما أدى

إلى تعطل المستشفيات والمخابز ومرافق المياه».

وأنه «لدى القوات المسلحة التركية والجيش الوطني السوري سجل حقوقي مزرٍ في مناطق شمال سوريا الخاضعة للاحتلال التركي. وجدت هيومن رايتس ووتش أن فصائل الجيش الوطني السوري ومجموعات أخرى، بما فيها عناصر القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات التركية، اختطفت واعتقلت واحتجزت أشخاصا بينهم أطفال؛ وارتكبت العنف الجنسي والتعذيب بدون محاسبة تُذكر؛ وشاركت في النهب، وسرقة الأراضي والمساكن، والابتزاز».

الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية، ودعم عملية انتقالية سلمية سياسية سورية-سورية جامعة

بالتزامن مع السعي المحموم لنظام أنقرة برئاسة أردوغان للاستحواذ على أوسع وأكبر فرص الاستثمار في سوريا بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول 2024م، في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها، تحركت الدول العربية للعب دور محوري على الساحة السورية، فتعددت الزيارات المتبادلة مع الإدارة السورية الجديدة، وأطلقت تصريحات ومبادرات للوقوف إلى جانب سوريا والمساهمة في بنائها الجديد.

اجتماعات العقبة

عقدت لجنة الاتصال الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية بشأن سوريا (الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر وأمين عام جامعة الدول العربية) اجتماعاتها في مدينة العقبة جنوبي الأردن، يوم السبت 14 كانون الأول 2024م، التي شارك فيها وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر. وصدر عنها بياناً، أكّد فيه المجتمعون على:

1- الوقوف إلى جانب الشعب السوري، وتقديم كل العون والإسناد له واحترام إرادته وخياراته.

2- دعم عملية انتقالية سلمية سياسية سورية-سورية جامعة، وفق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ وأهدافه وآلياته.

3- دعم دور المبعوث الأممي إلى سوريا، ومساعدة الشعب السوري في انجاز عملية سياسية يقودها السوريون وفق القرار ٢٢٥٤.

4- هذه المرحلة الدقيقة تستوجب حواراً وطنياً شاملاً وتكاتف الشعب السوري بكل مكوناته وأطيافه وقواه السياسية والاجتماعية لبناء سوريا الحرة الآمنة المستقرة الموحدة.

5- ضرورة الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية.

6- ضرورة احترام حقوق الشعب السوري بكل مكوناته، ومن دون أي تمييز على أساس العرق أو المذهب أو الدين، وضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

7- ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وتعزيز قدرتها على القيام بأدوارها في خدمة الشعب السوري، وحماية سوريا من الانزلاق نحو الفوضى، والعمل الفوري على تمكين جهاز شرطي لحماية المواطنين وممتلكاتهم ومقدرات الدولة السورية.

8- الالتزام بتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتعاون في محاربته في ضوء أنه يشكل خطراً على سوريا وعلى أمن المنطقة والعالم، ويشكل دحره أولوية جامعة.

9- التضامن المطلق مع «الجمهورية العربية السورية» في حماية وحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها.

10- توفير الدعم الإنساني الذي يحتاجه الشعب السوري، وبما في ذلك من خلال التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية.

11- تهيئة الظروف الأمنية والحياتية والسياسية للعودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم وتقديم كل العون اللازم لذلك، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية.

12- تحقيق المصالحة الوطنية ومبادئ العدالة الانتقالية وفق المعايير القانونية والإنسانية ومن دون انتقامية، وحقن دماء الشعب السوري الشقيق الذي يستحق أن تنتهي معاناته.

13- إدانة توغل إسرائيل داخل المنطقة العازلة مع سوريا وسلسلة المواقع المجاورة لها في جبل الشيخ ومحافظتي القنيطرة وريف دمشق، ورفضه احتلالاً غاشما وخرقاً للقانون الدولي ولاتفاق فك الاشتباك المبرم بين سوريا وإسرائيل في العام ١٩٧٤، والمطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإدانة الغارات الإسرائيلية على المناطق والمنشئات الأخرى في سوريا.

14- أمن سوريا واستقرارها ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة، لا مكان فيها للإرهاب والتطرف، ولا خرق لسيادتها أو اعتداء على وحدة أراضيها من أي جهة كانت.

15- التعامل مع الواقع الجديد في سوريا سيرتكز إلى مدى انسجامه مع المبادئ والمرتكزات أعلاه، وبما يضمن تحقيق الهدف المشترك في تلبية حقوق الشعب السوري وتطلعاته.

16- التنسيق مع بقية الدول العربية لعقد اجتماع لمجلس الجامعة لتقديم تقرير اللجنة حول اجتماعها هذا إليه.

17- التواصل مع الشركاء في المجتمع الدولي لبلورة موقف جامع يسند سوريا في جهودها بناء المستقبل الذي يستحقه الشعب السوري الشقيق وبما ينسجم مع الأسس المتفق عليها أعلاه، ووفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

اجتماعات الرياض

بدعوة من وزارة الخارجية السعودية، واستكمالاً للاجتماعات الوزارية التي استضافتها الأردن في مدينة العقبة بتاريخ 14 كانون الأول 2024م، اجتمع في 12 كانون الثاني 2025م، بمدينة الرياض، وزراء خارجية وممثلي كلٍ من «البحرين، مصر، فرنسا، ألمانيا، العراق، إيطاليا، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، إسبانيا، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، بريطانيا، أمريكيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا».

وأوضح بيان رئاسة الاجتماعات أنه «جرى بحث خطوات دعم الشعب السوري وتقديم كل العون والإسناد له في هذه المرحلة المهمة من تاريخه، ومساعدته في إعادة بناء سوريا دولة عربية موحدة، مستقلة آمنة لكل مواطنيها، لا مكان فيها للإرهاب، ولا خرق لسيادتها أو اعتداء على وحدة أراضيها من أي جهة كانت».

وأنه «بحث المجتمعون دعمهم لعملية انتقالية سياسية سورية تتمثل فيها القوى السياسية والاجتماعية السورية تحفظ حقوق جميع السوريين وبمشاركة مختلف مكونات الشعب السوري، والعمل على معالجة أي تحديات أو مصادر للقلق لدى مختلف الأطراف عبر الحوار وتقديم الدعم والنصح والمشورة بما يحترم استقلال سوريا وسيادتها، أخذاً بعين الاعتبار أن مستقبل سوريا هو شأن السوريين، مؤكدين وقوفهم إلى جانب خيارات الشعب السوري، واحترام إرادته».

كما «عبّر المجتمعون عن قلقهم بشأن توغل إسرائيل داخل المنطقة العازلة مع سوريا والمواقع المجاورة لها في جبل الشيخ، ومحافظة القنيطرة، مؤكدين أهمية احترام وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها».

وصرح وزير خارجية المملكة العربية السعودية بأن الاجتماع يأتي لتنسيق الجهود لدعم سوريا والسعي لرفع العقوبات عنها، مرحباً بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إصدار الترخيص العام 24 بشأن الإعفاءات المتصلة بالعقوبات على سوريا، مطالباً الأطراف الدولية برفع العقوبات الأحادية والأممية المفروضة على سوريا، والبدء عاجلاً بتقديم كافة أوجه الدعم الإنساني، والاقتصادي، وفي مجال بناء قدرات الدولة السورية، ما يهيئ البيئة المناسبة لعودة اللاجئين السوريين، مؤكداً أن استمرار العقوبات المفروضة على النظام السوري السابق سيعرقل طموحات الشعب السوري في تحقيق التنمية وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار، معرباً عن تقدير المملكة للدول التي أعلنت عن تقديم مساعدات إنسانية وإنمائية للشعب السوري.

كما أشاد الوزير بالخطوات الإيجابية التي قامت بها الإدارة السورية الجديدة، في مجال الحفاظ على مؤسسات الدولة، واتخاذ نهج الحوار مع الأطراف السورية، والتزامها بمكافحة الإرهاب، وإعلانها البدء بعملية سياسية تضم مختلف مكونات الشعب السوري، بما يكفل تحقيق استقرار سوريا وصيانة وحدة أراضيها، وألا تكون سوريا مصدر تهديد لأمن واستقرار دول المنطقة.

مصافحة بين «بيربوك» و «الشيباني»

بعد أيام من لقطة أثارت جدلاً عالمياً، التقت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، على هامش اجتماعات الرياض، وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية السورية أسعد الشيباني، حيث شهد اللقاء هذه المرة مصافحة باليد بين الوزيرين، وهو الأمر الذي لم يحدث في لقائهما الأول في العاصمة السورية دمشق قبل أكثر من أسبوع، أو حين التقت أحمد الشرع قائد هيئة تحرير الشام.

وقالت بيربوك للصحفيين إن حكومتها تريد «نهجا ذكيا» للعقوبات من شأنه أن يسمح بوصول المساعدات إلى السوريين.

الغارات التركية في سوريا قد تشكل «انتهاكاً للقانون الدولي»

■ ناماك خوشناو وكريستوفر جيل وسافورا سميث

بي بي سي نيوز

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

قطعت الغارات الجوية التركية في شمال شرق سوريا المنكوب بالجفاف وصول الكهرباء والمياه لأكثر من مليون شخص، في ما يقول خبراء إنه قد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

نفذت تركيا أكثر من 100 هجوم بين أكتوبر/تشرين الأول 2019 ويناير/كانون الثاني 2024 على حقول النفط ومرافق الغاز ومحطات الطاقة في مناطق الإدارة الذاتية الكردية في شمال وشرق سوريا، وفقاً لتحقيق أجرته خدمة بي بي سي العالمية.

وزادت الهجمات من حدة الأزمة الإنسانية في منطقة تعاني من حرب أهلية مستمرة، إضافة إلى أربع سنوات من الجفاف الشديد الذي تفاقم بفعل تغير المناخ.

وكانت المياه شحيحة، لكن الهجمات على البنية التحتية للكهرباء في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، أدت إلى انقطاع التيار الكهربائي عن محطة المياه الرئيسية في المنطقة، أي في علوك، ولم تعمل منذ ذلك الحين.

وفي رحلتين الى المنطقة، شاهدت بي بي سي أشخاصاً يكافحون من أجل الحصول على المياه.

وقالت تركيا إنها استهدفت «مصادر دخل وقدرات» الجماعات الانفصالية الكردية التي تعتبرها إرهابية. وقالت إنه من المعروف أن هناك جفافاً في المنطقة، مضيفةً أنّ سوء إدارة المياه وإهمال البنية التحتية هو ما أدى إلى تفاقم الوضع.

وكانت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، قد اتهمت تركيا في مناسبات سابقة، بالسعي إلى «تدمير وجود شعبنا».

كارثة إنسانية

أكثر من مليون شخص في محافظة الحسكة كانوا يحصلون على مياههم من محطة علوك، أصبحوا يعتمدون الآن على صهاريج المياه المضخوخة من مناطق تبعد حوالى 12 ميلاً (20 كم).

وتصل مئات صهاريج المياه يومياً إلى المنطقة، حيث تعطي هيئة المياه الأولوية للمدارس ودور الأيتام والمستشفيات والأشخاص الأكثر احتياجاً لها.

لكن هذه التوصيلات ليست كافية للجميع .

إذ شاهدت بي بي سي في مدينة الحسكة، السكان وهم ينتظرون وصول صهاريج المياه، ويتوسلون السائقين للحصول على الماء.

وقال أحمد الأحمد، وهو سائق صهريج ينقل المياه: «المياه هنا أغلى من الذهب. الناس بحاجة إلى المزيد من المياه. كل ما يريدونه هو أن تعطيهم الماء».

واعترف بعض الأشخاص بأنهم تشاجروا مع السائقين، وهددت إحدى النساء قائلة: «إذا لم يعطني [سائق الصهريج] الماء، فسوف أثقب إطارات شاحنته».

من جهته، قال يحيى أحمد المدير المشارك لمجلس مياه المدينة: «دعني أخبرك بصراحة، شمال شرق سوريا يواجه كارثة إنسانية».

استهداف منشأة السويدية للطاقة

أزمة مياه

لم يتأثر الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة بالحرب الأهلية المستمرة في سوريا فقط، بل تأثروا أيضاً بصراع تركيا مع الجماعات الكردية التي أسست الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في عام 2016، بعد طرد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية من المنطقة، بدعم من تحالف بقيادة الولايات المتحدة.

ولا تزال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة متمركزة هناك لمنع عودة التنظيم.

ووصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، التي لا يعترف بها المجتمع الدولي رسمياً، بأنها «دولة إرهابية» بجوار حدود بلاده.

وتعتبر الحكومة التركية، الميليشيا الكردية المهيمنة كقوة عسكرية رئيسية هناك، امتداداً لجماعة حزب العمال الكردستاني المتمردة، التي تقاتل من أجل الحكم الذاتي الكردي في تركيا منذ عقود.

وصُنّف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية من قبل كل من تركيا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

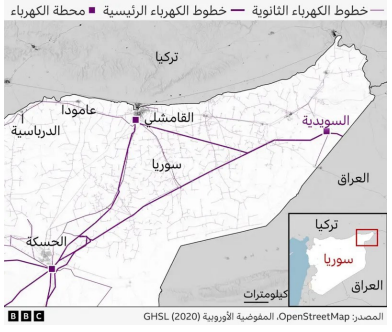

وتعرضت محطات نقل الكهرباء بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، في ثلاث من مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا للهجوم. وهي: عامودا والقامشلي والدرباسية، بالإضافة إلى محطة الطاقة الرئيسية في المنطقة، السويدية.

استهداف محطة السويدية للطاقة

تأكدت بي بي سي من حدوث الأضرار، باستخدام صور الأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو لشهود العيان والتقارير الإخبارية، وزيارات للمواقع.

صور الأقمار الصناعية للإنارة خلال الليل قبل وبعد هجمات يناير/كانون الثاني 2024

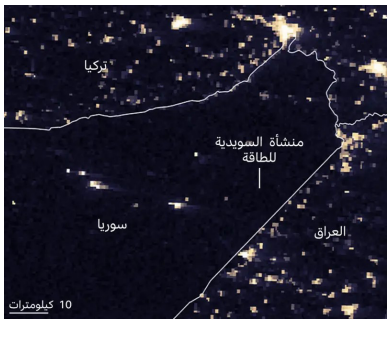

صور الأقمار الصناعية للإنارة خلال الليل قبل هجمات يناير/كانون الثاني 2024

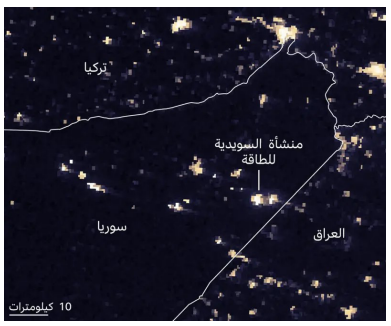

يقول عالم ناسا، رانجاي شريستا، الذي راجع الصور: «في 18 يناير/كانون الثاني... هناك انقطاع كبير وواضح في التيار الكهربائي في المنطقة».

وتقول الأمم المتحدة إن القوات التركية نفذت الضربات في السويدية وعامودا والقامشلي، بينما تقول فرق الجماعات الإنسانية إن تركيا كانت وراء الهجوم في الدرباسية.

وتقول تركيا إنها كانت تستهدف «مصادر دخل وقدرات» حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب.

ووحدات حماية الشعب هي أكبر ميليشيا في قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب السياسي الرئيسي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وأضافت تركيا في بيان لبي بي سي: «لم يكن المدنيون أو البنية التحتية المدنية من بين أهدافنا ولم يكونوا كذلك يوماً».

لكن في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، إن جميع «البنية التحتية والبنية الفوقية ومرافق الطاقة» التابعة لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، خاصة في العراق وسوريا، كانت «أهدافاً مشروعة» لقواته العسكرية وقوات الأمن ووحدات الاستخبارات.

تغير المناخ والصراع

تفاقمت تداعيات الصراع جراء التغير المناخي.

ومنذ عام 2020، ضربت موجات جفاف زراعية شديدة واستثنائية شمالي شرق سوريا وأجزاء من العراق.

وعلى مدى السبعين عاماً الماضية، ارتفع متوسط درجات الحرارة في حوض دجلة والفرات، بمقدار 2 درجة مئوية، (36 درجة فهرنهايت) بحسب لبيانات المناخ الأوروبية.

وكان نهر الخابور يزود الحسكة بالمياه ذات يوم، لكن منسوبه **(التتمة ص 6)**

/١٩٧/ ضحية في /٩٥/ جريمة قتل بالساحل السوري وحمص وحماه

في تقرير له بتاريخ 15 كانون الثاني 2025م، أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أنّ سوريا دخلت مرحلة من التغيرات الأمنية التي أثرت بشكل واضح على حياة المدنيين، حيث تصاعدت وتيرة الأحداث العنيفة في العديد من المناطق، مما أدى إلى انتشار حالة من القلق والخوف بين السكان.

وقال المرصد: برزت محافظتا حماه وحمص كأكثر المناطق تأثراً بهذه التطورات، حيث أصبحتا ساحتين لمواجهات متكررة، ما زاد من معاناة السكان المحليين، في الوقت نفسه، شهدت مناطق الساحل مثل اللاذقية وطرطوس ارتفاعاً ملحوظاً في التوترات الأمنية وجرائم القتل والإعدامات، الأمر الذي أثر على نمط الحياة فيها.

وقد تم تسجيل 95 جريمة قتل في هذه المحافظات منذ انهيار النظام بتاريخ 2024/12/8م، شملت إعدامات ميدانية، وأودت بحياة 197 شخصاً، بينهم نساء وأطفال، توزعت كالتالي:

- حمص: 34 جريمة راح ضحيتها (77 رجل و3 سيدات).
- حماة: 34 جرائم راح ضحيتها (72 رجل، و3 سيدات).
-اللاذقية: 17 جريمة راح ضحيتها (1 سيدة، و29 رجل).
- طرطوس: 10 جريمة راح ضحيتها (11 رجل وطفل).

وناشد المرصد الجهات المسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية تكثيف جهودها لإعادة الاستقرار وضبط حالة الفوضى المتفاقمة، وإيقاف الجرائم التي تهدد السلم الأهلي بشكل فوري.

وأكّد المرصد السوري على أهمية أن تكون جميع عمليات الاعتقال مستندة إلى أدلة واضحة وموثقة، مع صدور أوامر قضائية رسمية تضمن احترام حقوق الأفراد وحمايتهم من التعسف.

كما حذّر من خطورة استغلال بعض الأطراف المجهولة لاسم إدارة العمليات العسكرية لتنفيذ انتهاكات غير قانونية، مما يعمّق معاناة المدنيين ويزيد المشهد الأمني تعقيداً في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد إلى الاستقرار.

المرصد السوري: خلال عام ٢٠٢٤م في عفرين، انتهاكات وتفجيرات واقتتال فصائلي و/١٣٣/ قتيلاً وجريحاً

وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان ما بين 1 كانون الثاني – 27 كانون الأول 2024م، أكثر من /600/ انتهاك لحقوق الإنسان ونحو /30/ تفجير واقتتال فصائلي و/133/ قتيلاً وجريحاً حصيلة أعمال العنف، ضمن منطقة عفرين المحتلّة، حسب تقرير نشره بتاريخ 2024/12/27م.

وقال المرصد: (منذ سيطرة القوات التركية والفصائل الموالية لها على ما يعرف بمناطق «غصن الزيتون»، والمتمثلة بعفرين والنواحي التابعة لها شمال غربي حلب، ومسلسل الأزمات الإنسانية والانتهاكات والفلتان الأمني يتفاقم شيئًا فشيئًا، فلا يكاد يمر يوماً بدون انتهاك أو استهداف أو تفجير وما إلى ذلك من حوادث).

وهي كما يلي:

- مقتل واستشهاد /76/ شخص (38 مدني بينهم 8 أطفال و3 مواطنات، و38 من العسكريين) بأساليب وأشكال متعددة، بالإضافة لإصابة أكثر من /57/ آخرين.
- /22/ اقتتالاً فصائلياً وعائلياً وعشائرياً، تسببت بمقتل /25/ شخصاً (9 من المدنيين بينهم 3 أطفال، و16 من العسكريين)، بالإضافة لإصابة العشرات بجراح متفاوتة.
- /6/ تفجيرات بأشكال متعددة كألغام وعبوات ناسفة.
- /611/ انتهاك بأشكال عدة (111 عملية استيلاء على منازل ومحال تجارية وسيارات وأراضٍ زراعية، 124 عملية قطع للأشجار المثمرة، 243 عملية "فرض إتاوة"، 61 عملية سرقة، 28 حالة بيع لمحال ومنازل مهجرين كانت الفصائل قد استولت عليها بقوة السلاح، 44 عملية اعتداء) من قبل الفصائل والشرطة العسكرية وغيرها.

وأشار المرصد إلى التغيير الديمغرافي في عفرين وبناء المستوطنات، وسرقة الآثار، وحالة اغتصاب.

وختم المرصد تقريره بالقول: «مما سبق يتضح جليًا أنّ مسلسل الانتهاكات في مناطق "غصن الزيتون" لن تتوقف حلقاته، طالما تستمر القوات التركية والفصائل التابعة لها في مخالفة كل الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان دون رادع لها يكبح جماح الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها بحق الشعب السوري في تلك المناطق، رغم التحذيرات المتكررة من قبل المرصد السوري مما آلت إليه الأوضاع الإنسانية هناك».

الغارات التركية في سوريا ..... (تتمة ص 5)

أصبح منخفضاً للغاية واضطر السكان إلى اللجوء إلى محطة مياه علوك.

في عام 2019، سيطرت تركيا على منطقة رأس العين حيث تقع محطة علوك، قائلة إنها بحاجة إلى إنشاء «منطقة آمنة» لحماية البلاد مما وصفته بالهجمات الإرهابية.

بعد عامين من ذلك، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن الانقطاعات المتكررة في إمدادات المياه من علوك إلى شمال شرق سوريا، قائلةً إنّ إمدادات المياه قد انقطعت عن المنطقة 19 مرة على الأقل.

وفي فبراير/شباط 2024، ذكر تقرير نشرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة، إنّ هجمات أكتوبر/تشرين الأول 2023 على البنية التحتية للكهرباء، قد ترقى إلى جرائم حرب لأنها حرمت المدنيين من الوصول إلى المياه.

وشاركت بي بي سي نتائج تحقيقاتها مع محامين دوليين وافقوا على ما توصلت إليه.

وقال عارف إبراهيم، وهو محامٍ في مجموعة «دوتي ستريت تشامبرز» للمحاماة والاستشارات القانونية: «كان لهجمات تركيا على البنية التحتية للطاقة تأثيراً مدمراً على المدنيين، ما قد يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي».

وأضاف باتريك كروكر، المحامي الجنائي الدولي في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، «أن المؤشرات على انتهاك القانون الدولي هنا قوية للغاية بحيث يجب أن تحقق فيها سلطة الادعاء».

وقالت الحكومة التركية إنها «تحترم القانون الدولي بالكامل»، وأضافت أن تقرير الأمم المتحدة في فبراير/شباط 2024 لم يقدم «أي دليل يدعم» الادعاءات التي لا أساس لها.

وألقت باللوم في نقص المياه في المنطقة على تغير المناخ و»التقصير في صيانة البنية التحتية للمياه» منذ فترة طويلة.

«لقد قدمنا الكثير من التضحيات»

أخبر سكان الحسكة بي بي سي بأنهم يشعرون بأنه تم التخلي عنهم.

مصدر الصورة، GETTY IMAGES

وقال عثمان قدو، رئيس قسم اختبار المياه في هيئة المياه: «لقد قدمنا تضحيات كثيرة، الكثير منا ماتوا خلال المعركة. لكن لا أحد يأتي لإنقاذنا. كل ما نطلبه هو ماء للشرب».

عدوان تركي وميليشياوي على مناطق الإدارة الذاتية، ضحايا شهداء وجرحى ودمار في الممتلكات

بعد سيطرة الميليشيات السورية الموالية لتركيا على مدينة منبج في 8 كانون الأول 2024م، استمرّت بالزحف شرقاً نحو سدّ تشرين وجسر قره قوزاق على نهر الفرات، تخوم منطقة كوباني الكردية، بدعم مدفعي وإسناد جوي من الجيش التركي، فوقع قصف متبادل بينها وبين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على طرفي الموقع، بالتزامن مع تحشيد الجيش التركي نحو الحدود الشمالية لكوباني وتعديد أنقرة بش عملية عسكرية واسعة على المنطقة؛ ولكن قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا تدخلت وحققت هدنة لم تدم طويلاً مع استمرار التهديدات التركية وخروقات الميليشيات وقصف الطيران التركي، فاضطرّت «قسد» لشن عملية عسكرية معاكسة واستعادة السيطرة على ريف منبج الشرقي والجنوب شرقي، وقيام القوات الأمريكية بتأسيس نقطة عسكرية لها داخل مدينة كوباني على بعد مئات الأمتار من الشريط الحدودي.

لا تزال المعارك بين الطرفين مستمرة لغاية اليوم، وسط دفاع مستميت من «قسد» التي تفوقت على الميليشيات باستخدام الطائرات المسيّرة (بروسك) وأوقعت في صفوفها خسائر بشرية كبيرة، على الرغم من استخدام المدفعية الثقيلة والطائرات المسيّرة والحربية من الجانب التركي واستهدافها لبعض قرى كوباني ومحيط سد تشرين وكذلك قوافل المدنيين الذين اعتصموا في السدّ حماية له وكدعم معنوي لمقاتلي «قسد» ورفضاً للهجمات وتنديداً بالتصعيد التركي.

وقد وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان منذ بدء المعارك في 12 كانون الأول 2024 لغاية 22 كانون الثاني 2025، مقتل /468/ شخصاً من كلا الطرفين (51 مدنياً، بينهم 7 سيدات و4 أطفال، 342 عنصراً من الفصائل الموالية لتركيا، 75 عنصراً من قوات قسد والتشكيلات العسكرية التابعة لها)، ما عدا مئات الجرحى.

ضحايا اعتصام سدّ تشرين

اتخذ المدنيون المعتصمون في سدّ تشرين منذ 2025/1/8م موقفاً بطولياً، رغم كلّ المخاطر التي تحدق بحياتهم، وقد قصفتهم الطائرات التركية المسيّرة عدة مرّات على التوالي:

- في 2025/1/8م، استشهاد /5/ مدنيين وإصابة /15/ آخرين.
- في 2025/1/15م، استشهاد /3/ مدنيين وإصابة /19/ آخرين.
- في 2025/1/16 م، استشهاد /6/ مدنيين وإصابة عشرات آخرين.
- في 2025/1/18، استشهاد /6/ مدنيين- بينهم الممثل المسرحي الشهير جمعة خليل/بافي طيار، وإصابة /19/ آخرين.
- في 2025/1/21، استشهاد مدنيّين وإصابة /20/ آخرين بينهم أربعة صحفيين.
- في 2025/1/22م، استشهاد مدني وجُرح العشرات.
- في 2025/1/25، استشهاد مدني وجرح العشرات.

وكذلك نتيجة القصف التركي بالطيران:

- في 2025/1/8م، استشهد مدني في قرية كرك بريف كوباني؛ وإثر استهداف سيارة مدنية «هيونداي سنتافيه» عند مفرق قرية كركي خجو التابعة لمدينة ديرك/ محافظة الحسكة، استشهد أحد المدنيين وأصيب آخر بجروح خطيرة.
- في 2025/1/9م، إصابة /3/ مواطنين في قرية «القاسمية» بريف كوباني الغربي، بالإضافة إلى قصف ثمانية قرى أخرى، تسبب بوقوع أضرار مادية.
- في 2025/1/10م، استشهد شخصان بقصف محيط جبل قره جوخ بريف ديرك.
- في 2025/1/11 تسببت الهجمات التركية بمجزرة بحق أسرة في قرية مسرب بريف كوباني الجنوبي، راح ضحيتها أب وابنتيه، وأصيب /5/ أطفال ووالدتهم بجروح؛ وفي قرية «بير حسو» بريف كوباني، أصيب طفلان بجروح؛ كما فقد مواطن لحياته في قرية «قره جوخ» بريف الحسكة.
- في 2025/1/15م، /7/ إصابات في صفوف المدنيين، نتيجة استهدف سيارة إسعاف كانت متجهة إلى سد تشرين؛ وقصف محيط بلدة عيسى، ما أدى لإصابة /3/ أطفال بجروح.
- في 2025/1/26، إصابة /3/ مدنيين، بينهم طفلان، بقصف قرية الجماس بريف مدينة عين عيسى.
- في 2025/1/28، استشهاد /3/ مدنيين من عائلة واحدة، بينهم طفل وإصابة أربعة آخرين، بقصف منزل بقرية أم حرملة بمنطقة زركان – الجزيرة.

- في 2025/1/28م، استشهاد /8/ مدنيين وإصابة /20/ آخرين، بينهم نساء وأطفال، بقصف سوق شعبي في مركز بلدة صرين بمنطقة كوباني.
- في 2025/1/29م، استشهاد /3/ مدنيين، اثنان منهما زوجان، وإصابة آخرين، إثر استهداف مسيّرة تركية لمنزل وسط مدينة كوباني.

بالإضافة إلى وقوع أضرار مادية بالسيارات والآليات وسيارات الإسعاف وفي سدّ تشرين أثناء الحوادث المذكورة أعلاه.

استهداف قرى

- في 2025/1/8م، قصف سيارة مدنية في قرية «كرك -Girik»/كوباني، إضافة إلى قصف مدفعي على قرية «أصلانكي» جنوبي مدينة كوباني.
- في 2025/1/10م، استهداف محطة الكهرباء في قرية «كركندال» بريف ديريك.
- في 2025/1/16م، قصف قرية «جعدة» بريف كوباني الجنوبي، ما أدى إلى تدمير مبنى المدرسة بالكامل؛ واستهداف قرية «طينة» قرب بلدة صرين، فأصيب محل لإصلاح السيارات ومصنع.
- في 2025/1/17م، استهداف مبنى سكني وسط مدينة قامشلي، ما أدى إلى أضرار مادية واشتعال خزانات وقود للتدفئة المنزلية على سطح المبنى.

أعداد الضحايا

وقالت هيئة الصحة لدى الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، إنّ عدد الشهداء المدنيين جرّاء القصف التركي المستمر على مناطق إقليم شمال وشرق سوريا مُنذ 8 كانون الثاني وحتى 29 كانون الثاني، بلغ /41/ شهيداً، و /239/ جريحاً.

تظاهرات وتشييع الشهداء

يوم السبت 2025/1/18، شارك المئات من الأهالي في تشييع /5/ شهداء مدنيين شاركوا في اعتصام سدّ تشرين، ووريت جثامينهم الثرى بمقبرة مزار الشهداء في كوباني.

وفي 2025/1/20، اعتصم المئات من أهالي مدينة الحسكة أمام قاعدة التحالف الدولي في حي غويران، احتجاجاً على الهجمات التركية على المدنيين المشاركين في اعتصام سد تشرين، وصمت المجتمع الدولي حيال الجرائم التي ترتكبها الدولة التركية بحق مكونات شمال وشرقي سوريا، حيث التقى وفدٌ منهم بالمسؤولين في القاعدة، وطالبوا بفرض حظر جوي على مناطق شمال وشرق سوريا، وحماية شعوبها، ودعم ومساندة قوات «قسد».

وفي 2025/1/21م، شارك الآلاف من أهالي قامشلي ومن باقي المدن والقرى المجاورة في تشييع /7/ شهداء، حيث وريت جثامينهم الثرى في مقبرة دليل صاروخان بمراسم لائقة، ستة منهم فقدوا حياتهم نتيجة القصف التركي لاعتصام سدّ تشرين ومقاتل من صفوف «قسد» استشهد خلال معارك دير الزور، وكان بينهم الفنان المسرحي الشهير جمعة خليل/بافي طيار.

وكذلك نظّم مجلس عوائل الشهداء في مدينة الحسكة، بتاريخ 2025/1/22م، مراسم تشييع جثمان مقاتل من قوات «قسد» ومراسم غيابية لمقاتل آخر.

وفي 2025/1/22، خرجت تظاهرات شعبية حاشدة في مدن وبلدات «عين عيسى وكوباني، ديرك وجل آغا وكركي لكي وتربه سبي وتل حميس وعامودا)، تنديداً بهجمات تركيا والميليشيات الموالية لها، واستنكاراً للصمت الدولي، وتضامناً مع قوات سوريا الديمقراطية، ودعوةً للمجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته والعمل على إنهاء تلك الهجمات.

إدانة الجرائم

في تصريح بتاريخ 2025/1/29م، أدان حزبا «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» استهداف حياة السكان المدنيين العزل من قبل تركيا ومرتزقتها، وكذلك صمت المجتمع الدولي «الذي ينبغي أن يتحمل مسؤولياته تجاه هذه الانتهاكات للسيادة السورية، ويضع حداً لهذه العمليات، إذ تقع على عاتقه حفظ الأمن والسلم الدوليين».

ودعا الحزبان القيادة الجديدة في سوريا إلى القيام بواجبها الوطني تجاه مواطنيها، وحماية أرواحهم من هذه الاعتداءات.

Yekîtî الوحـــدة

العدد/346/ - 1 شباط 2025 م
Hejimar /346/- 1 Reşmeh 2636 k

عفرين تحت الاحتلال: وفاة مدنيين قتلاً أو قهراً، فوضى وإصابات واعتداءات، تدهور الغابات وقطع الأشجار، تغيير ديمغرافي، سرقات وإتاوات، تتريك ومعاملة مهينة

انتهاكات وجرائم مستمرّة وبذات الوتيرة منذ بدء العدوان على منطقة عفرين الكردية السورية واحتلالها في الربع الأول من عام 2018م، ترتكبها سلطات الاحتلال التركي والميليشيات السورية الموالية لها على نحوٍ ممنهج؛ وقد رصد «المكتب الإعلامي - عفرين» لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا ووثق قسماً منها في /31/ تقريراً منشوراً ما بين 3/23-2024/12/28م، وبدورنا نلخصها فيمايلي:

= القتل والوفاة قهراً:

وفاة **/38/ مواطناً** من أهالي عفرين، بينهم نساء وأطفال، قتلاً لأسباب مختلفة (بالرصاص الحي أو بقصف قرى منطقة الشهباء بريف حلب الشمالي وبعض قرى شيروا التي كانت مكتظة بمهجري عفرين أو في خطوط التماس بين هيئة تحرير الشام والقوات الكردي في حيي الشيخ مقصود والأشرفية بمدينة حلب)، أو نتيجة القهر والضغوط، وهم («**أحمد خالد معمو/ عائلة مده** /16/ عاماً» من جندريس، «**عريفة جمو حيدر** /70/ عاماً» من قرية «كباشين»- جبل ليلون، «**علي عبد الرحمن محمد** /18/ عاماً» من قرية «كمروك»- مابتا/معبطلي، «**عارف عمر محمد** /65/ عاماً» من قرية «عشونة»- بلبل، «**رشيد عبدو حمو** /41/ عاماً» من مهجّري بلدة مابتا/معبطلي، «**جانكين عثمان نعسان** /36/ عاماً» من قرية «رووتا»- مابتا/معبطلي، «**جمال علي بن محمد كولين** /27/ عاماً من قرية «داركير»- معبطلي، «**أمينة إبراهيم معمو** /38/ عاماً و «**أحمد محمد حمو** /45/ عاماً» من قرية «معصركه» - مابتا/معبطلي، «**قنبر حسين علو** /55/ عاماً» من قرية «كيلا»- بلبل، «**خالد محمد محمد** - مواليد 2002م» من قرية «بيليه/بيلان»- بلبل/عفرين، «**مصطفى نوري الناصر** /24/ عاماً» من قرية «آستير» شمال غربي المدينة، «**إبراهيم محمد كولين شيخو** /55/ عاماً» من قرية «قاسم» - راجو، «**كردستان خليل وقاص** /33/ عاماً» من بلدة «كفرصفرة» - جندريس وابنتها الطفلة «**ملك شيار حمباشو** /5/ أعوام» من بلدة مابتا/معبطلي، «**محمد وقفي محمد** /47/ عاماً» من قرية «چما» - شرّا/شرّان، «**محمد عبد الكريم سيدو** /43/ عاماً» من أهالي مدينة جندريس، «**هيثم عبد الرحمن عيسى** /42/ عاماً» من أهالي قرية «آقبيه/عقيبة» - شيروا/جبل ليلون، «**أكرم محمود نابو/أبو سفيان** /69/ عاماً» من أهالي قرية «آنقله» - شيه/شيخ الحديد، «**حنان محمد مجونو** /36/ عاماً» من أهالي قرية «برجكه» - جندريس، «**حنان محمد موشو**- مواليد 1962» من أهالي قرية «قرتقلاق»- شرّا/شران، «**عبد الرحمن شيخ موس جمعة** /40/ عاماً» من أهالي قرية «زعرة» - بلبل، «**شعبان أحمد محمود** /38/ عاما» من أهالي قرية «شنكيليه»- بلبل، «**يشار إبراهيم** /25/ عاماً» من أهالي عفرين، «**أحمد جمو حسو** /٧٢/ عاماً» من أهالي قرية «قيبار»، «**نازة خليل علو** /42/ عاماً» من أهالي قرية «خلالكا» - بلبل، «**عبدو عبد المنان عبد الله** - مواليد 1960» من أهالي قرية «قطمة» - شرّا/شران، «**محمد أحمد خضرو** /50/ عاماً» من أهالي قرية «قسطل خدريا»- بلبل، «**ممدوح بكر عثمان** /60/ عاماً» من إيزيدي قرية «قطمة» - شرّا/شران، المهندس «**محمد مصطفى حمليكو** /24/ عاماً» من أهالي قرية «معملا» - راجو، «**جمال حسين مرسل** /45/ عاماً» ونجله «**حسين جمال مرسل** /24/ عاماً» من أهالي قرية «قرتقلاق»- شرّا/شرّان، «**هيام يوسف رشيد** /50/ عاماً» و «**آنجي يوسف رشيد** /14/ عاماً» من أهالي قرية «دراقليا» - بلبل، «**عبد الرحمن خليل مرشد** /59/ عاماً» من أهالي «قرية مسكه تحتاني» - جندريس، «**سعيد عبدو نعسو** /٨٥/ عاماً» من أهالي قرية «ترنده» جنوبي مدينة عفرين، «الطفل **نوح محمد رشو** /4/ أشهر» من أهالي بلدة بلبل، «**نوري هوريك حفطارو** /65/ عاماً من أهالي قرية «حفطار» - بلبل).

= إصابات:

إصابة /21/ مواطناً بجراح متفاوتة أو بالعجز نتيجة قصف أماكن مأهولة بالسكّان من مهجري عفرين في منطقة الشهباء وبعض قرى شيروا التي كانت واقعة تحت سيطرة الجيش السوري في حينه أو نتيجة الضرب أو بالرصاص الحي.

= الاعتداء على المدنيين:

/30/ حالة اعتداء، طالت /38/ مدنياً كُردياً، بينهم نساء وأطفال ومسنين، رافقت بعضها عمليات سرقة ومداهمة منازل.

= التغيير الديموغرافي:

عشرات المنظمات الإسلامية المرخّصة تحت أسماء إنسانية وإغاثية في «تركيا وقطر والكويت وإسرائيل (عرب 48) وباكستان وبريطانية وألمانية» وغيرها موّلت وساهمت في بناء قرى استيطانية بمنطقة عفرين لأجل توطين المستقدمين، وبالتالي تغيير هندستها الديموغرافية وفق الخطة التي رسمتها أنقرة وتُشرف على تنفيذها بشكلٍ حثيث.

مثل توسيع قرية «بسمة» جنوبي قرية شاديره - شيروا على مرحلتين، وافتتاح «مشروع مجمع النور السكني» قرب مدينة جندريس، وافتتاح قرية «فاطمة الزهراء» على أرض زراعية بجوار تقاطع وادي خنزير وطريق جندريس- حجيلار، ومشروع إنشاء بنائين طابقيين في مدينة جندريس، وقرية «أمة واحدة» في ناحية شرّا/شرّان.

وفي نيسان 2024، وفق إحصاء مصدرٍ محلي لناحية بلبل و/43/ قرية تابعة لها، بقي من السكّان الكُرد الأصليين /9174/ نسمة، وأعداد المستقدمين الذين تمّ توطينهم فيها بعد احتلال عفرين في آذار 2018م وصلت إلى /18507/ نسمة من العرب و /2561/ نسمة من التركمان، بحيث انخفض نسبة الكُرد من 100% إلى 30% من المجموع /30242/، بينما كان في الناحية قُبيل الاحتلال حوالي /35/ ألف نسمة قاطنين من أصل حوالي /66/ ألف نسمة مسجلين في القيد المدني السوري لغاية نهاية عام 2017م، أي تمّ تهجير ما يقارب /26/ ألف نسمة قسراً، نتيجة العملية العسكرية التي قامت بها تركيا تحت مسمى «غصن الزيتون» في 2018/1/20م، ومنع عودة القسم الأكبر من النازحين المدنيين.

= اعتقالات تعسفية:

تم توثيق /4/ حالات إخفاء قسري واعتقال /88/ شاب ورجل و/4/ قاصرين و/5/ نساء ومواطنين اثنين في تركيا، من أهالي عفرين، والحكم عليهم بمدد مختلفة وفرض غرامات مالية علاوةً على الفدى والرشاوى، لا سيّما اعتقال أسير حرب ونقله إلى تركيا والحكم عليه بالسجن عشرين عاماً.

وذلك بقرارات جائرة ومجحفة، على أساسٍ سياسي وانتقامي، وبتهم ملفّقة أحياناً كثيرة، ودون توفير إجراءات قضائية نزيهة وعادلة.

كما اعتقلت ميليشيات الاحتلال التركي (الشرطة العسكرية منها خاصة) العشرات من الكُرد العائدين إلى عفرين منذ بداية شهر كانون الأول 2024، من قبل الحواجز التي وثّقت بيانات كافة العائدين قبل دخولهم للمنطقة، أو فيما بعد اقتيادهم من منازلهم، بتهم العلاقة مع الإدارة الذاتية السابقة أو تلك التي كانت تدير مناطق النزوح بريف حلب الشمالي، وغيرها، ولم يشملهم العفو الذي أصدرته «حكومة الائتلاف المؤقتة».

فلا زال ما يقارب الخمسمائة (عدد تقديري) منهم مخفيين قسراً في سجن الراعي- الباب وغيره في مناطق أعزاز والباب وجرابلس، ومضى على اعتقال معظمهم ما يقارب الست سنوات، وهناك حوالي الثلاثمائة في سجن ماراته المركزي وباقي سجون الميليشيات في عفرين، بينهم نساء!

= فوضى وفلتان:

/60/ حالة اقتتال بين الميليشيات والمجموعات المسلحة أو مشاجرات كبيرة أو تفجير دراجات نارية وسيارات أو قتل مباشر، أدت إلى وقوع أضرار مادية ومقتل /36/ شخصاً وجرح /102/ شخصاً من مسلحين ومدنيين مستقدمين، بينهم فتيات ونساء، في ظلّ حالة انعدام الأمن وانتشار الميليشيات في الأماكن المأهولة بالسكّان، وكذلك فوضى حمل السّلاح واستخدامه من قبل معظم المستقدمين إلى المنطقة.

بالإضافة إلى اشتباكات واسعة بين ميليشيا «لواء صقور الشمال» التي كان يتزعمها المدعو «حسن خيرية»، وميليشيات القوة المشتركة (فرقة السلطان سليمان شاه- العمشات، فرقة الحمزات) و «فرقة السلطان مراد» الأشد ولاءً لتركيا، في /13/ قرية كانت تحت سيطرة «صقور الشمال» التي اتخذت تركيا قراراً بحلها، وانتهت الاشتباكات بانحلالها ووقوع أضرار مادية وبشرية.

= قطع الغابات والأشجار:

بالإضافة إلى الرعي الجائر لقطعان المواشي بين حقول الزيتون والأشجار المثمرة والبساتين من قبل المستقدمين، تمّ توثيق حالات عديدة لقطع **(التتمة ص 9)**

عفرين تحت الاحتلال ..... (تتمة ص 8)

غابات حراجية وأشجار الزيتون بشكلٍ جزئي أو من الجذوع.

= حرائق الغابات:

أضرم /57/ حريقاً في غابات «بارسه خاتون، جما، نازا، جقلمه، رمضانا، جبل هاوار، شيخورز، بيكيه، حج حسنا، معبطلي، ميدان إكبس، بعدينا، وادي سارسين، عدما، علبيسك، بليلكو، ميدانا، جلا، كوسا، بنيركا، قازقلي، قره كول، كفرصفرة، بخجه، موسكه، ديرصوان، راجو، درويش، شنغل، أرنده، قسطل جندو، باسوطة، هوبكا، بافلون، كَلا، حسيه/ميركان، كاخره، شيتكا»، التي التهمت مساحات واسعة وامتدت إلى آلاف أشجار الزيتون المحيطة بالغابات.

وما يؤكد على التعمد في إضرامها، في سياق السياسات العدائية التي ينتهجها الاحتلال التركي نحو الكُرد ومنطقتهم، والقضاء على ثرواتهم الطبيعية، أن المنطقة لم تشهد من ذي قبل هكذا حرائق كبيرة، وهناك غايات عسكرية وأمنية، وتشجيع الميليشيات على القطع دون أي مانع، وإضرام النيران في نقاط عديدة متباعدة في ذات الوقت، وإحجام السلطات التركية على جانبي الحدود وميليشياتها بشكلٍ كليّ عن إخماد الحرائق، وغيرها من أسباب.

= الإتاوات:

فاقمت الميليشيات من فرض الإتاوات بأشكال عديدة واستعجلت في تحصيلها، بالإكراه والتهديد وبقوة السّلاح، على المنازل والمحلات والمنشآت والورشات والآليات والآبار الارتوازية وعلى العائدين إلى ديارهم ولقاء استرجاع ممتلكاتهم، ومختلف المواسم الزراعية وخاصة خلال موسم الزيتون، ما بين الاستيلاء على ملايين الأشجار من ممتلكات الغائبين وإلغاء الوكالات وفرض إتاوة /1-25/ دولاراً أمريكياً على الشجرة الواحدة أو نسبة /5-40/% من الإنتاج والسرقات الواسعة التي طالت الثمار وإجبار المواطنين على عصر محصولهم لدى معاصر معينة أو بحجة حراسة الحقول، حيث تجاوز مقدار المال المنهوب من الموسم الـ/100/ مليون دولار أمريكي؛ فاضطر الأهالي إلى لملمة ما بحوذتهم من مبالغ مالية أو الطلب من أقربائهم في الخارج أو بيع مصاغ ذهب النساء أو بيع جرار وسيارة أو بيع ما لديهم من زيت الزيتون لأجل دفعها، وقد اشتهر المدعو محمد الجاسم/أبو عمشة متزعم ميليشيا «فرقة السلطان سليمان شاه» بفرض إتاوات كبيرة مع فرض حصار على القرى التي يسيطر عليها.

كلّ ذلك يجري بقسوة ووقاحة، وباستخدام المخاتير للتبليغات وجمع الأموال، وأحياناً كثيرة يُجبر الكُرد على تنفيذ الأوامر خلال مدد قصيرة وقد تكون بين الظهيرة والمساء بذات اليوم، وكلّ من يخالف أو يعترض يتعرّض للإهانة والضرب ومضاعفة الإتاوة، ولا تزال الميليشيات تستخدم القوة لتحصيل ما بقي من إتاوات موسم الزيتون، فاضطر العشرات للهرب أو التواري عن الأنظار.

= السرقات:

تم توثيق /18/ سرقة خاصة، مبالغ مالية ومحتويات محلات ألبسة وهواتف وأجهزة كمبيوتر وكاميرات مراقبة وزيت زيتون وأواني نحاسية وأسطوانات الغاز من المنازل وخراطيم ري زراعية ومصاغ ذهب وسكك حديدية ومحتويات محطات مياه الري والشرب ومن سد ميدانكي وسرقة مياه السد ومواشي ودراجات نارية وسيارات وأدوات زراعية

ولدى اجتياح الميليشيات لمنطقة الشهباء وبعض قرى شيروا بريف حلب الشمالي بداية كانون ألأول 2024، باشرت على الفور بالسرقات من الممتلكات العامة والخاصة (يصعب توثيقها على نحوٍ دقيق)، ولكن هذه المرّة بعيداً عن عدسات الكاميرات مثلما جرى في يوم الجراد 2018/3/18م بمدينة عفرين؛ من المواشي، فرادى أو قطعان متروكة في المنازل والحظائر، أو سلبها من النازحين، ومواد غذائية من مستودعات الإدارة الذاتية، وكذلك من مستودعات بعض معامل المنطقة الصناعية في منطقة الشيخ نجار قرب مدينة حلب.

= سرقة الآثار:

استمرار التنقيب في تل برج عبدالو وعمليات الحفر بالضفة الغربية لبحيرة سدّ ميدانكي بحثاً عن الآثار وسرقتها.

= انتهاكات متفرقة

/96/ انتهاكاً، تشغيل جرارات بالسخرة، استلاء على أراضي وحقول زيتون ومحلات ومنازل وهدم منازل وحرق منازل ورفض إخلاء منازل وإتاوات متفرقة وشخصية، سرقة معونات ومساعدات غذائية وإغاثية، وسرقة ورق العنب وتخريب محطات مياه الري وسرقة السماق وإفلات مجرمين من العقاب، وتدريبات عسكرية ضمن حقول الزيتون والأراضي الزراعية وإلحاق الأضرار بها، حصر الممتلكات وإلغاء الوكالات، وفرض موافقات أمنية.

= طريق الارتزاق:

بعد أن فرضت تركيا سيطرتها على الميليشيات السورية المنضوية في ما يسمى بـ»الجيش الوطني السوري» منذ 2016م، وعلّمتها طريق الارتزاق داخل سوريا وخارجها، باستخدامها في عمليات عسكرية ضد الكُرد وفي ليبيا وأذربيجان، قامت خلال الأشهر الأولى من عام 2024 بإرسال دفعات من عناصرها كمرتزقة إلى أفريقيا مقابل راتب شهري /1-2/ ألف دولار أمريكي لكل عنصر؛ وبإشراف الاستخبارات التركية تمّ فتح باب الاكتتاب لدفعةٍ جديدة منذ 2024/4/14م بمقرٍّ لميليشيات «فرقة السلطان مراد»- «الكمارك» سابقاً في مدينة عفرين أمام المسلّحين لإرسالهم إلى دولة النيجر.

= التشدد الديني:

هناك حملة واسعة متواصلة منذ عام 2018م، لنشر أفكار وممارسات دينية إسلامية متشددة في منطقة عفرين، وفق خطط مدروسة، بإشراف وتوجيهات ودعم مؤسسات (وقف الديانت التركي، رئاسة الشؤون الدينية التركية) وبتمويلٍ مشترك مع منظمات تنظيم الإخوان المسلمين العالمي؛ فبالإضافة إلى زيادة حصص الدروس الدينية في المدارس، وفتح المدارس الدينية المتخصصة (إمام خطيب، الصفا، براعم الجنة...)، الكوادر الدينية (مدرسين، أئمة، خطباء...) يقومون بأنشطة ودورات كثيرة في المساجد والمدارس ورياض الأطفال وغيرها، وكذلك تستمر حركة بناء المساجد في كلّ قرية وتجمع سكاني وحارة.

= تتريك المكان:

بنت سلطات الاحتلال التركي سوق الهال الجديد في مدينة عفرين، وافتتحه مصطفى مساتلي والي هاتاي التركية بتاريخ 2023/7/6م، حيث مظاهر التتريك عليه واضحة، لاسيّما النموذج العمراني التركي، على شكل مستطيل يشبه العلم التركي، يطغى عليه اللون الأحمر، وفيه الهلال والنجمة، والكتابة على لوحة دلالة المدخل الرئيسي باللغتين التركية والعربية، والليرة التركية هي العملة المتداولة في السوق.

= مقتل قيادي داعشي:

في يوم 16 يونيو/حزيران 2024، نفذت القوات الأمريكية غارة جوية في سورية، بمحيط قرية «كويت الرحمة» الاستيطانية في جبل ليلون - عفرين، مما أسفرت عن مقتل أسامة جمال محمد إبراهيم الجنابي (عراقي الجنسية)، وهو مسؤول كبير في تنظيم داعش.

= خلية داعشية:

فجر السبت 2024/8/17م، اعتقلت ميليشيا «الشرطة العسكرية» ثلاثة مسلّحين، بينما لاذ اثنان آخران بالفرار، من منزل في قرية «كفرشيل» غربي مدينة عفرين، كانت خلية داعشية يتزعمها المدعو «هاني يعقوب العزاوي أبو يعقوب» المتهم باغتيال الناشط «محمد عبد اللطيف/أبو غنوم» وزوجته الحامل في مدينة الباب.

= أسرى ومفقودين:

بعد اجتياح الميليشيات لبعض قرى شيروا ومنطقة الشهباء بريف حلب الشمالي بداية كانون الأول 2024، التي كانت مكتظة بمهجري عفرين، تمكنت من أسر مدنيين وعناصر لـ»قوات تحرير عفرين»، بينهم مقاتلات نساء؛ وعاملتم معاملة مشينة، وأخفتهم قسراً دون إعلان أعدادهم وبياناتهم الشخصية، حيث يواجهون مصيراً مجهولاً، لا سيّما تمّ قتل بعضهم ميدانياً.

كما تشتتت آلاف العائلات وتفرّق أفرادها، خاصةً من الأطفال وكبار السن، واختلفت وجهات نزوحهم (عفرين، حلب، الطبقة، الرقة، كوباني)، وانقطع التواصل بينهم في الأيام الأولى من النزوح، فعجّت صفحات التواصل الاجتماعي بصور المفقودين، إلى أنّ عُثر على الكثيرين منهم، ولا يزال مصير العشرات من المدنيين والمقاتلين الكُرد أيضاً مجهولاً.

= الحواجز الأمنية والعسكرية:

بعد احتلال منطقة عفرين في آذار 2018م، تم تقسيمها إلى قطاعات عسكرية تسيطر على كلّ واحدةٍ منها إحدى ميليشيات ما سمي بـ»الجيش الوطني السوري» التي نصبت حواجزها على الطرق الرئيسية ومداخل ومخارج كافة المدن والبلدات والقرى، بالإضافة إلى مقرّاتها ومعسكراتها، ومقرّات وحواجز ميليشيات «الشرطة العسكرية» و «الشرطة المدنية» اللتين تمّ تأسيسهما في ذاك العام، وكذلك انتشار الجيش والاستخبارات التركية في مواقع ومقرّات خاصة بها؛ جرى التعامل مع أهالي عفرين بإجراءات أمنية شديدة ولازال، حيث تمّ توثيق بياناتهم الشخصية عبر إلزامهم بحمل بطاقات شخصية تصدرها المجالس المحلية، وإرسال قوائمها إلى الاستخبارات التركية، متضمنة قوائم خاصة بآلاف المعتقلين منهم، بالإضافة للتحقيقات والدراسات الأمنية ومنعهم من حمل السلاح؛ وقد بلغ عدد الحواجز /121/، منتشرة على مساحة /2500/ كم2 لمنطقة عفرين، بينها /11/ حاجزاً مشتركاً من الاستخبارات التركية وميليشيا «الشرطة العسكرية»، بالإضافة إلى المحارس في عشرات القرى.

= خاتمة:

إنّ تركيا تمارس أنشطتها العسكرية والحكومية السيادية على الأراضي السورية على مستوى عالٍ، ولا تعترف بأنها قوة احتلال، ولا تقرّ مبدأ انسحابها من الأراضي السورية.

الوقائع تؤكد مدى الإفلات من المساءلة والعقاب، الذي يحظى به متزعمو وعناصر ميليشيات «الجيش الوطني السوري» الموالية لتركيا، في ظلّ رعاية وحماية حكومة العدالة والتنمية الأمنية والسياسية لهم، لأجل تحقيق أجنداتها ومآربها المختلفة.

سبعة أعوام من العدوان على عفرين الكردية السورية، واستمرار الانتهاكات وخطاب الكراهية

بيان إلى الرأي العام

في الثامن عشر من شهر كانون الثاني ٢٠٢٥ الجاري وبذريعة حماية الأمن القومي لتركيا، يكون قد مرّت على عملية غزو منطقة عفرين الكردية السورية من الجانب التركي سبعة أعوام تحت مسمى (عملية غصن الزيتون) التي شنّت خلالها القوات التركية وأعوانها من مرتزقة (ائتلاف قوى الثورة والمعارضة) هجوماً عسكرياً واسعاً استمر ثمانية وخمسين يوماً، مستخدمةً مختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية، راح ضحيتها الكثير من المدنيين شهداء وجرحى من بينهم أطفال ونساء وشيوخ، ودمار لحق بالمنشآت العامة، إلى أن تم في ١٧ / آذار /٢٠١٨، احتلال كامل المنطقة بمركزها ونواحيها السبع وقراها ومزارعها التي تنوف الأربعمائة، فتسبب بتهجير قسري لأكثر من أربعمائة ألف من المواطنين، واستقدام الجانب التركي لعشرات الألوف من عوائل وأسر من خارج المنطقة وإسكانها في قرى وبلدات عفرين، وبناء مستوطنات لها بهدف إحداث تغيير ديموغرافي والإساءة إلى معالم المنطقة وثقافة ولغة أهلها من خلال انتهاج وفرض سياسة التتريك بمختلف السبل.

وفي الوقت الذي نعيد فيه الأذهان إلى حدث تاريخي متمثل بعدوان خارجي تركي محتل، تتواصل اليوم ومنذ أكثر من شهر هجمات متلاحقة بإسناد تركي عبر سلاح المسيرات والمدفعية على محيط سد تشرين وجسر قرقوزاق وأطراف كوباني على ضفتي نهر الفرات، راح ضحيتها المئات من الجرحى والشهداء من بينهم صحفيين وفنانين آخرهم جمعة خليل (باقي طيار) والرياضي كيفو عثمان (أبو هوكر)، كما طالت هجمات المسيرات التركية العديد من أماكن سكنية في محيط ديريك ومدينة القامشلي وريف رأس العين سري كأنيه لتلحق الضرر بممتلكات المواطنين وأرواح المدنيين العزل.

إننا في حزبي الوحدة والتقدمي نناشد جميع القوى والفعاليات السياسية والحقوقية والدول ذات الشأن بتحمل مسؤولياتها في أداء الواجب القيمي والقانوني في تسليط الضوء على استمرار الانتهاكات الجارية وخطاب الكراهة والعنف بحق المواطنين السوريين على اختلاف انتماءاتهم، وضمان عودة طوعية آمنه لأهالي عفرين وباقي المناطق إلى منازلهم وممتلكاتهم، وتضافر كل الجهود لحمل تركيا على وقف هجماتها غير المبررة، واحترام مبادئ حسن الجوار.

قامشلي ٢٠ /١ /٢٠٢٥

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

ندوات سياسية جماهيرية مشتركة بين حزبي «التقدمي» و «الوحدة»

بغية بيان موقفي الحزبين الحليفين «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» حيال المرحلة الراهنة في سوريا (سوريا بعد سقوط النظام الدكتاتوري والواقع الحالي ومآلات المستقبل، وضع الشعب الكردي في سوريا والمهام المترتبة على حركته السياسية) والعديد من الأحداث، قامت منظمات الحزبين بعقد ندوات سياسية، بحضور جماهيري، من أحزاب سياسية وفعاليات اجتماعية وثقافية ومهتمين ورفاق وأصدقاء الحزبين، وبإدارة كلّ من أحمد سليمان نائب سكرتير «التقدمي» و مصطفى مشايخ نائب سكرتير «الوحدة».

- بتاريخ 2025/1/7م، في مدينة كركي لكي – الجزيرة.

- بتاريخ 2025/1/10م، بقرية قره جوخ/ منطقة كوجرا- الجزيرة، وفي مدينة ديريك أيضاً.

- بتاريخ 2025/1/11م في مدينة الحسكة .

- وأيضاً في مدينة عامودا- الجزيرة بتاريخ 2025/1/9م، حيث حضر القيادي معصوم شكري بدلاً عن نائب سكرتير «الوحدة».

وكذلك في مدينة السليمانية بإقليم كردستان العراق، أقيمت ندوة بتاريخ 2025/1/10م بمقرّ حزب «التقدمي»، أدارها كلّ من زهية آل رَشي عضو قيادة منظمة «الوحدة» في الإقليم وعلي شمدين ممثل «التقدمي» في إقليم كردستان. تمحورت الندوة حول الوثيقة الموقّعة بين الحزبين وتفاصيلها وأهميتها في هذه المرحلة، وعن آخر المستجدات على الساحة السياسية السورية عموماً والكُردية خصوصاً.

واختتمت الندوات تلك بمداخلات وأسئلة واستفسارات عامة من قبل الحضور.

تكريم شخصيتين وطنيتين من كرد سوريا في بريطانيا

قامت منظمة بريطانيا لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، في 2025/1/5م، بتكريم الشخصيتين الوطنيتين من كُرد سوريا، **الدكتور زارا صالح**، تقديراً لخدماته الاجتماعية والثقافية وخاصةً في مجال اللغة الكردية وإيصال الصوت الكردي الحرّ إلى القنوات الإعلامية، والسيد **أوجدان ديركي**، تقديراً لخدماته الاجتماعية لأبناء الجالية الكردية على أكثر من صعيد.

وقد قام وفدٌ مؤلف من جمعة رجو عضو اللجنة المنطقية للحزب في بريطانيا والدول الإسكندنافية ومحمد بيرم وفهيم باقي رامان عضوي المنظمة بتقديم شهادتي التكريم مع باقتي ورود إليهما، في لقاء ودي لائق، إلى جانب الحديث عن آخر المستجدات على الساحة السورية والوضع الكردي بشكل خاص.

تكريم المناضل محمد سليم سيد حسن

قامت منظمة دهوك – إقليم كردستان لحزب الوحدة (يكيتي)، يوم الجمعة 2024/11/22م، بتكريم رفيقها المناضل محمد سليم سيد حسن/أبو مسعود، تقديراً لجهوده في الدفاع عن قضية شعبه الكردي العادلة ودوره الفعّال في المجتمع.

وقد زاره وفدٌ من المنظمة ضمّ عبد السلام مشكو عضو قيادة التنظيم و مسعود أحمد و عبد الكريم حسان عضوي اللجنة المنطقية وأعضاء آخرين، ومنحته درع التكريم، وأشاد بمسيرته النضالية والتزامه ببرنامج الحزب وقيمه ومبادئه، متمنياً له دوام الصحة والعافية.

وبدوره شكر محمد سليم الوفد الضيف وهذا التكريم، وهو من مواليد عنترية/ قامشلي عام 1960م، وبدأ مشواره النضالي عام 1979م، ولا يزال ملتزماً بالحزب وسياسته.

حزب «الوحدة» يفقد عدد من رفاقه... حزن ووداع

نعت منظمات لحزب وحدة (يكيتي) عدد من رفاقها الذين رحلوا من الدنيا إلى الآخرة، وأشارت إلى نضالاتهم في الدفاع عن القضية الكردية العادلة في سوريا ومختلف القضايا الوطنية المحقّة، وتقدّمت بالتعازي إلى عوائلهم ورفاقهم ومحبيهم، متمنيةً السلام والسكينة لأرواح الراحلين، وهم:

- **خليل محمد بن شيخ علي**، من مواليد 1945م- قرية «خيلاكا»/ناحية بلبل، الذي توفي يوم الجمعة 2024/5/03م في مشفى بمدينة عفرين، بسبب مرضٍ عانى منه منذ سنوات، ووري جثمانه الثرى في مقبرة القرية، حيث ناضل منذ عام 1970م.

- **بدران بوزو**، من مواليد 1967 - قرية حلوة الشيخ/بلدة تربسبيه- الجزيرة، الذي توفي يوم السبت 2024/5/11 إثر أزمةٍ قلبية، ووري جثمانه في مقبرة قريته، حيث ناضل منذ أيام شبابه، وألقيت في مراسم وداعه كلمات من مصطفى مشايخ نائب سكرتير الحزب وباسم اللجنة السياسية وباسم العائلة وغيرها.

- **شكري رشيد محو**، من مواليد قرية «عُمَرا»/عفرين عام 1960م، الذي توفي صباح الخميس 2024/7/4م في مشفى بمدينة أعزاز، إثر جلطة قلبية مفاجئة أصابته، ودفن جثمانه في مقبرة قريته، وهو الذي بدأ نضاله منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي.

- **شكري فاتكه (شكري محمد فاطمي)**، من مواليد قرية هوبكا/عفرين عام 1969م، الذي توفي يوم الأحد 2024/7/7م في مدينة بوكسمير الهولنديّة، ودفن في إحدى مقابرها، إثر مرضٍ عضال ألمّ به، وهو الذي ناضل منذ أيام شبابه، وعمل في صفوف فرقة زوزان للفلكلور الشعبي خلال عقد ثمانينيات القرن الماضي وكذلك في فرع هولندا للفرقة لآخر يومٍ في حياته.

- **شوكت حنان شيخو/بافي نجم**، من مواليد بلدة جنديرس عام 1951م، الذي توفي مساء الإثنين 2024/7/22م في مشفى بمدينة Gelsenkirchen الألمانية، بعد صراع طويل مع المرض، ونقل جثمانه إلى عفرين ليوارى الثرى بمقبرة قرية عيندارا يوم 2024/7/26م، وهو الذي بدأ العمل الحزبي والسياسي منذ أيام شبابه.

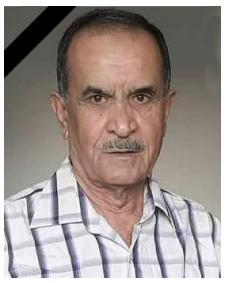

- **عارف مصطفى هوشان/أحمد**، من مواليد قرية جقل ويران/كوباني عام 1966م، الذي توفي بتاريخ 2024/8/17م، بمشفى في مدينة حلب، بعد صراع طويل مع المرض، حيث انتسب للحزب أوائل تسعينيات القرن الماضي، وقد نقل جثمانه إلى قريته ليدفن في مقبرتها.

- **عمر علوش/أبو آزاد**، من بلدة «شيه/ شيخ الحديد بمنطقة عفرين، الذي توفي بتاريخ 2024/9/1م في منزله عن عمرٍ يناهز /72/ عاماً، إثر مرضٍ عضال مزمن ألمّ به أثناء انتشار وباء كورونا، وهو الذي بدأ نضاله الحزبي والسياسي عام 1978م، ودفن جثمانه في مقبرة بلدته.

- المحامي **فاروق خليل**، من مواليد قرية سيويا/عفرين عام 1972م، الذي توفي في 2024/9/29 بمدينة بريمن الألمانية، على نحوٍ مفاجئ، وهو الذي ناضل مبكراً في العمل السياسي والحقوقي، بالإضافة لاهتمامه بالفن والأدب، وقد نقل جثمانه إلى قريته ليدفن في مقبرتها.

- **ريناس جمال علي**، من مواليد قرية جقماقا/عفرين عام 1985م، الذي أعلنت عائلته بتاريخ 2024/12/13 نبأ استشهاده في سجون النظام البائد، حيث اعتقل قبل /12/ عاماً من قبل الأمن السوري وتوفي في كانون الثاني 2013م، وكان من رفاق حزب «الوحدة» في حي زورآفا بمدينة دمشق. وكان قد اعتقل والده بتاريخ 2012/7/7 وعلم أهله بخبر استشهاده بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٧م في السجن.

- **ممو حسكو (فاروق رشيد مصطفى)**، من مواليد قرية بليلكو/عفرين عام 1955م، الذي توفي بتاريخ 2024/12/18م، في إحدى مشافي مدينة بون الألمانية، بعد صراع مرير مع المرض، والذي ناضل منذ ريعان شبابه أواسط سبعينيات القرن الماضي، ومهتماً بالفولكلور الكردي، ودفن جثمانه بمقربة في «بون».

- **رشيد حسن باكير/بافي بيري**، من قرية قده/عفرين، الذي توفي بتاريخ 2024/12/31م في منزله بمقاطعة دوسلدورف الألمانية عن عمر ناهز /70/ عاماً، بعد صراع طويل مع المرض، وقد نقل جثمانه إلى عفرين ودفن في مقبرة قريته في2025/1/4م، وهو الذي بدأ عمله الحزبي ونضاله السياسي منذ عام 1970م.

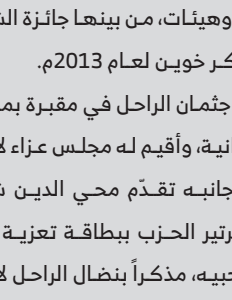

رحيل الشخصية الوطنية الكردية بلال حسن

في مدينة كولن الألمانية، 20 أيلول 2024م، عن عمر ناهز /91/ عاماً، رحلت الشخصية الوطنية والكاتب **بلال حسن/ بافي هوزان** من قرية خلالكا/عفرين عن الدنيا، وقد نعته ببيان رسمي منظمة أوربا لحزب الوحدة (يكيتي) التي قد منحته في عام 2011م صفة العضوية الفخرية في الحزب.

كان الفقيد من الرعيل الأول في الحزب السياسي الكردي الذي تأسس عام 1957م، وظلّ مدافعاً عن القضية الكردية وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا إلى آخر يومٍ من حياته، وله عدة مؤلفات باللغة الكردية، فنال تكريم عدة منظمات وهيئات، من بينها جائزة الشاعر الراحل جكر خوين لعام 2013م.

دفن جثمان الراحل في مقبرة بمدينة بون الألمانية، وأقيم له مجلس عزاء لائق.

من جانبه تقدّم محي الدين شيخ آلي سكرتير الحزب ببطاقة تعزية إلى ذويه ومحبيه، مذكراً بنضال الراحل لأكثر من سبعين عاماً دون تردد، محباً لقضية شعبه وللإنسانية، وموضع احترام وتقدير أهالي عفرين وعموم الكُرد في سوريا.

نظرية العقد الاجتماعي وسؤال سورية الجديدة

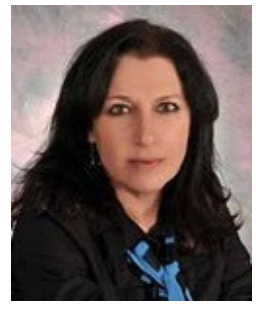

■ سوسن جميل حسن*

نظريات العقد الاجتماعي هي إجابات على سؤال تبرير الدولة، الذي لا يعدّ مظهرًا طبيعيًا، بل بناء إنساني قائم على الرضى المتبادل. إنها تجعل من الممكن إعطاء السلطة السياسية شرعية لا تأتي من الحق الإلهي ولا من قانون الأقوى.

والعقد الاجتماعي هو فكرة فلسفية مفادها أنه في لحظة حقيقية أو افتراضية في الماضي، ترك الناس حالة «الطبيعة» لتوحيد وتشكيل المجتمعات من خلال الاتفاق المتبادل على الحقوق التي سيتمتعون بها، والطريقة التي سيحكمون بها، فهو اتفاق ضمني بين المحكومين والحكومة.

يعتمد المفهوم على الفكرة النظرية القائلة بأن الحكومات أو القادة شرعيون إذا حصلوا على موافقة المحكومين. لذلك، فإن العقد الاجتماعي هو الاتفاق الذي يمنح بموجبه الشعبُ الحكومةَ سلطة حكمها. كانت نظرية العقد الاجتماعي نظرية سياسية معيمنة في التاريخ الغربي الحديث، إذ ألهم هذا المفهوم، أو هذه الفكرة، الذي ظهر في القرن السادس عشر، الفلاسفة السياسيين، وأكثرهم رمزية هم توماس هوبز (1588-1669) وجون لوك (1632-1704) وجان جاك روسو (1712-1778).

توماس هوبز

غالبا ما يشار إلى حالة ما قبل المجتمع باسم «حالة الطبيعة» أو الحقوق الطبيعية، وهي الحالة التي كان فيها الناس قبل الدخول في مثل هذا الاتفاق الذي يقررون بموجبه مغادرة حالة الطبيعة وحكم أنفسهم بقواعد معينة تضمن حقوقا معينة. قد يضطر المواطنون إلى التخلي عن بعض الحريات الفردية من أجل التمتع بحريات أخرى وأمن شخصي، التي يجب أن يحتفظ بها المواطنون في المجتمع السياسي المعاصر، وكيف يجب على الحكومات حماية هذه الحقوق.

اعتقد هوبز، الذي يرى أن ما يميز حالة الطبيعة هو الخوف من التهديد الدائم للوجود ما يؤدي إلى التهديد الدائم بالعنف، أن المعاناة القاسية للبشرية تتطلب سلطة سياسية قوية للغاية، أطلق عليها اسم ليفياثان، كان عنوان أشهر أعماله، وقد نشر عام 1651. هذه السلطة العليا، التي يتصورها هوبز كملك مطلق، ستعمل لصالح الجميع وتضمن التزام الجميع بقواعد المجتمع، قصر هوبز سلطة الملك على المسائل السياسية والقانونية، لأنه لم يدعُ إلى التدخل في مجالات أخرى، مثل الفنون. لذلك، حتى بالنسبة لهوبز، هناك أمل في أن البشرية يمكن أن تعيش في سلام نسبي، خاصة وأن البديل هو الحرب الزاحفة لحالة الطبيعة.

كره الأرستقراطيون عقد هوبز الاجتماعي، لأنه وضع الجميع على قدم المساواة من حيث حقوق الولادة. كما انتقدته مجموعة المسيحيين، الذين لم يؤيدوه في طرحه بأن المؤسسات الدينية ليس لها الحق في التدخل في السياسة. جاء بعده من له رؤية أخرى.

جون لوك

بعد سبعة وثلاثين عامًا من نشر عمل توماس هوبز « ليفياثان»، نشر جون لوك أطروحتيه عن الحكومة في عام 1689، ويقول فيهما إنه في حالة الطبيعة يمكن للإنسان أن يعيش وفق القانون الذي يقضي بأنه «لا ينبغي لأحد أن يؤذي الآخر في حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته». ما يعني أنه أدرج الحق في الحياة والحرية في المصطلح العام «الملكية». علاوة على ذلك، بما أن الجميع لديهم حقوق متساوية في حالة الطبيعة، يجب أن يتمتع الجميع بحقوق متساوية في المجتمع السياسي. بالنسبة إلى لوك، لأن الناس يُنشئون طوعًا عقدًا اجتماعيًا، فإن وظيفة الحكومة هي خدمة الناس وليس نفسها، ويتم إنشاء الحكومات من قبل الشعب وبموافقته لحماية حقوقه، لذلك يمكن الإطاحة بأي حكومة تفشل في أداء وظيفتها بشكل شرعي، ويمكن إنشاء عقد اجتماعي جديد. لتجنب الخطر الحقيقي المتمثل في أن تصبح الحكومات استبدادية، من الضروري فصل السلطات التنفيذية (الملكية) والتشريعية (مجلسا الشيوخ والنواب) والسلطات الفيدرالية (التي تتعامل مع السياسة الخارجية). وهناك سلطة رابعة، وهي القضاء، لمعاقبة كل من يخالف القانون.

جان جاك روسو

في خطابه عام 1755 حول أصل وأسس عدم المساواة بين الأشخاص، نظر جان جاك روسو في أصل عدم المساواة الواضحة في المجتمع. إنه يعتبر حالة الطبيعة بدائية تمامًا، مكانًا لا توجد فيه الملكية والكبرياء والحسد أو الغيرة، لأنها ظهرت في البشرية

كانت نظرية العقد الاجتماعي نظرية سياسية مهيمنة في التاريخ الغربي الحديث، إذ ألهم هذا المفهوم الفلاسفة السياسيين، وأكثرهم رمزية توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو

في اللحظة التي بدأت خلالها في تكوين المجتمعات فحسب. ورأى أنه عندما اجتمع الأفراد معًا في مجتمعات أكثر تطورًا، تدهورت أخلاقهم بتولّيهم البحث عن المصلحة الذاتية والثروة. لذلك فالمجتمع فاسد وغير متكافئ وبلا أخلاق، والرجال المتحضرون غير سعداء، أنانيون، وغير أحرار. كل هذا يرسم صورة قاتمة إلى حد ما للإنسانية.

لكنه قدّم ما يمكن أن يحمل الأمل في مقابل هذه الصورة القاتمة عندما نشر خططه لمجتمع أكثر عدلًا في عقده الاجتماعي، الذي نشر عام 1762. ففي مجتمعه المثالي، لا ينبغي لأحد أن يبيع نفسه، ولا ينبغي لأي شخص ثري أن يكون قادرًا على شراء شخص آخر. تهدف حكومته المثالية إلى الحد من حالات عدم المساواة (يدرك أن المساواة المطلقة مستحيلة). يجب أن يجتمع الناس في مجتمع قائم على الموافقة وأن يشكلوا عقدًا اجتماعيًا فيما بينهم، يكون معه الهدف النهائي لهذا المجتمع هو الصالح العام.

لم تكن حكومة روسو المثالية تمثيلية، لأنه كان يعتقد أنه يجب انتخاب الحكام، إنما لتنفيذ المهام الإدارية فحسب، وهو دورها الأساسي. الإرادة العامة تختار ما هو الأفضل للدولة ككل، والحكام يضعون الإرادة العامة موضع التنفيذ فحسب. وهكذا يفصل روسو السيادة عن الحكومة. وبالتالي فإن فكرة الإرادة العامة حاسمة في العقد الاجتماعي لروسو. وبالنسبة إليه فإن الإرادة العامة هي نتيجة حل وسط حيث يضحي الأفراد بحريتهم الكاملة للوصول إلى أفضل خيار ممكن: تقييد الحرية من أجل تجنب وضع لا توجد فيه حرية على الإطلاق. وبالتالي فإن الإرادة العامة ليست مجرد مجموع الإرادات الفردية، بل هي المصلحة العليا للمجتمع ككل. في صميم هذه النظرية تكمن فكرة أن حقوق والتزامات الأفراد والحكومة تنبع من عقد، بالمعنى الحرفي أو المجازي، مصمم لتأمين المنفعة المتبادلة. هذا العقد ليس مستندًا مكتوبًا، ولكنه مجموعة من القواعد المقبولة التي تحكم سلوك الشركة وهيكلها. تستكشف النظرية كيف تتحول الحالة الطبيعية الاستقلالية للأفراد إلى مجتمع منظم تحت سلطة الحكومة.

كان عصر التنوير فترة محورية لنظرية العقد الاجتماعي، تميزت بالتحول نحو تفسيرات أكثر علمانية وعقلانية للنظام الاجتماعي والسياسي، ولقد أثرت النظريات التي اقترحها هؤلاء الفلاسفة بشكل كبير على تطور الفكر السياسي، وألهمت ثورات ديمقراطية مختلفة وشكلت المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي الحديث. ويعكس تطور نظرية العقد الاجتماعي وجهات النظر المتغيرة حول طبيعة الإنسان وحقوقه ودور الدولة، مما يوفر إطارًا لفهم الشرعية السياسية والعلاقة بين الأفراد وحكوماتهم. لذلك نرى مبادئ نظرية العقد الاجتماعي موجودة في الدساتير وهياكل الحكم في البلدان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. تؤكد هذه المبادئ على حماية الحقوق الفردية وسيادة القانون وفكرة أن الحكومات تستمد سلطتها من موافقة المحكومين. استنادًا إلى ذلك يمكن أن يعدّ مفهوم الدستور نوعًا من العقد الاجتماعي، أي اتفاق رسمي وصريح يحدد حقوق وواجبات الدولة من جهة، ومواطنيها من الجهة الأخرى. والدستور يضمن حقوق الإنسان بمفهومها الشامل، الذي يشترك فيه كل البشر بغض النظر عن الجنسية أو مكان الإقامة أو الجنس أو الأصل القومي أو الإثني أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر، وعلى الدولة حمايتها.

يحيلنا استعراض هذه النظرية إلى الواقع السوري، خاصة إذا ما أخذنا بعين النظر التصريحات التي أدلى بها قائد الإدارة الحالية في سورية، **(التتمة ص 13)**

حماية الهوية أم فقدانها... تراكم المعرفة الثقافية والسياسية

■ باهوز كرداغي

تبقى عملية حماية الهوية الذاتية من أشدّ العمليات التاريخية صعوبةً وتعقيداً بحكم الاضطراب المستمرّ للأحداث والمعطيات، وقد تبقى عملية قاصرة لطالما بقيت تتأثر بشكل كبير بالهويات الأخرى الطاغية، وقد تصل بها أحياناً إلى حالة من حالات الضياع والانحلال إذا ما بقيت تابعة لفترة طويلة، عندها تكون عملية التراكم الثقافي والسياسي قد فقدت دورها ووظيفتها وحمايتها الذاتية، مما يفتح المجال واسعاً أمام سطوة الهويات الأخرى التي لطالما كانت مستفيدة من وجود هكذا خلل وضعف قائم، حتى إذا ما أسقطنا من حساباتنا نزعات القوة والسيطرة الكامنة في أدنى حالاتها إن وجدت لديهم.

بدون أدنى شك، قد تعرّضت الشخصية السياسية والثقافية الكردية لمراحل وحالات انقطاع عديدة أثّرت بشكل سلبي وكبير عليها، ولم تتمكن خلالها أن تراكم شخصيتها بشكل كامل، نتيجة الظروف القاهرة الناتجة عن جملة الصراعات والسياسات لدى السلطات الحاكمة في عموم المنطقة؛ ومع استمرار تعرّضها لتلك الأوضاع والضغوط القاهرة قد بقيت في حالة توتر وقلق دائمين، لعدم تمكّنها من العيش وفق بيئة آمنة ومستقرة كغيرها من الشخصيات التاريخية الأخرى.

على غرار باقي الهويات القومية في المنطقة التي أخذت أدواراً بارزة على مسرح الأحداث الكبرى، لم تتوانى الشخصية الكردية أبداً عن سعيها المتواصل للظهور والارتقاء، رغم التعقيدات والضغوط السائدة، لأنه حقٌ طبيعي لها، لا يمكن لأي طرف من الأطراف أن يتجاوزه أو يلغيه؛ لذلك يتزايد حجم الأعباء والمسؤوليات على العامل والفاعل الكردي، حتى تدفعه أكثر إلى زيادة انتاج الطاقة والقوة اللازمة، بغية البقاء والاستمرار، حتى تبقى كلّ تلك المحاولات والجهود المبذولة بقصد تدجين الشخصية الكردية وتغيير مورثاتها في مختبرات الإقصاء والتهميش مجرد عبث ووصفات فاشلة حتى لأقوى الجهات مهما امتلكت من قوانين وفيزياء العنصرية؛ وهنا تكمن الخطورة الكبيرة، لأنه قد تقع وتبرز حالات ونسخ مؤقتة تتمثل في واقع التشويه والتدجين خدمةً لمصالح وسياسات الهويات السائدة والحاكمة.

إذاً المسؤولية الكبرى تقع على عاتق العامل والفاعل الذاتي، أن يحافظ ويجدد هويته بشكل مستمرّ من كل عمليات التشويه والتدجين التي تقع عليها من دعاة النهب والسلب التاريخي، بمراكمة المعرفة الثقافية والسياسية بشكل دائم.

نظرية العقد الاجتماعي ..... (تتمة ص 12)

أحمد الشرع، عن العقد الاجتماعي الذي ستبنى الدولة السورية بموجبه. هذا ما يثير مجموعة من الأسئلة، قد يكون من أهمها أي من المنظرين السابقين ستكون نظريته أكثر إلهامًا للقيادة السورية الجديدة في صياغة دستور واعتمادها، ما دام أن «العقد الاجتماعي» وارد في الخطاب؟

فكيف ستتم المواءمة بين نظرية العقد الاجتماعي والحالة السورية بكل ما فيها من التعددية حيث تتعايش مجتمعات عرقية ودينية وثقافية متعددة. ولا نبتعد عن الواقع كثيرًا إذا ما أقرّينا أن المجتمع يعاني الانقسامات العميقة، والعديد من المصالح التي تبدو أحيانًا متضاربة. فما هي الحقوق «الطبيعية» وتلك الطارئة، التي على الدستور أن يقرها، والحكومة أن تحميها؟ هذا السؤال يخطر في بال معظم السوريين في ظل التحول الكبير الذي حصل، سقوط نظام قمعي أدار البلاد بقبضة أمنية ولجأ إلى أقسى أساليب العنف في إحكام قبضته على مقادير الشعب والبلاد، وأطّر الوعي العام والفردي حتى بات مفهوم الحقوق يكاد يكون مفهومًا ضبابيًا مربكًا بالنسبة للفرد السوري عامة، بات لا يعرف بشكل دقيق ما هي حقوقه بعدما صار انشغاله بشكل مستمر بالبحث عن أبسط مقومات الحياة وأكثرها بداهة، كي يحظى بالحد الدنى منها. يكاد السوري لا يكترث بأهمية الحرية وأن يكون له رأي يستطيع أن يعبر عنه، أو معنى القانون وأهميته في ضبط الحياة والعلاقات، أو حقه في إدارة حياته ومساهمته في صنع القرارات، أو معنى ان يكون مشاركًا في الحياة السياسية، ومعنى العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز، وغيرها كثير من مبادئ الحياة ضمن مجتمع وتحت سقف دولة يضمن دستورها الحقوق، فما زال غارقًا في همومه الصغيرة، إنما الثقيلة حتى تكاد تهدّ الجبال. كل هذا يرافقه تشظي الوعي بالهوية الجامعة، كسوريين، بل إن الهويات الجزئية تمكنت من النفوس على مدى الحرب الطاحنة التي نالت بنية المجتمع والفرد.

من البديهي أن تكون هناك حاجة إلى مباشرة الحوار ومواصلته، هذا ما أعلنت عنه الهيئة بدعوتها إلى مؤتمر حوار وطني. وبما أن مخرجات مؤتمر من هذا النوع، على ضرورته وأهميته، ستكون العتبة المؤسسة لابتكار مفهوم «العقد الاجتماعي» بصبغته السورية، ومن هذا المفهوم سيكتب دستور للبلاد، قال رئيس الهيئة أحمد الشرع إنه ربما يستغرق أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات لكتابته، فإن الشفافية قبل كل شيء هي الضمانة الأولى للارتياح الشعبي.

---

* المصدر: موقع ضفة ثالثة - 16 يناير 2025م.

تزايد عمليات «داعش» في العراق وسوريا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م

في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2024، تبنى تنظيم داعش 153 هجوماً في العراق وسورية. وبهذا المعدل، فإن داعش في طريقه إلى الوصول الى ضعف العدد الإجمالي للهجمات التي أعلن مسؤوليته عنها في عام 2023. تشير الزيادة في الهجمات إلى أن التنظيم يحاول إعادة تشكيل نفسه بعد عدة سنوات من انخفاض قدراته.

هذا ما جاء في تقرير مقتضب تحت عنوان «**مهمة دحر تنظيم داعش**» للقيادة المركزية الامريكية، ومنشور في 17 تموز 2024م.

والتي قالت: «من أجل مواصلة الجهود لهزيمة داعش ومنع قدرته على شن هجمات خارجية، نفذت القيادة المركزية للولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع شركائنا في هزيمة هذا التنظيم، قوات الأمن العراقية وقوات سوريا الديمقراطية، 196 مهمة لدحرّ داعش مما أدى إلى مقتل 44 من عناصر التنظيم و 166 آخرين تم اعتقالهم في النصف الأول من عام 2024. وفي العراق، أسفرت 137 عملية مشتركة عن مقتل 30 عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية واعتقال 74 عنصراً اخرين. في سورية أسفرت 59 عملية تمت بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية وشركاء آخرين عن مقتل 14 عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية واعتقال 92 عنصراً اخرين».

وأضافت: «أسفرت العمليات المذكورة أعلاه عن مقتل ثمانية من كبار قادة داعش وأسر 32 آخرين في كل من العراق وسورية. من بين هؤلاء القادة المسؤولون عن التخطيط للعمليات خارج سورية والعراق، والتجنيد والتدريب وتهريب الأسلحة. إن تحييد هؤلاء الأفراد من مناصبهم القيادية يؤدي إلى مزيد من التدهور في قدرة التنظيم على القيام بعمليات خارجية في الولايات المتحدة والدول الحليفة».

كما أوضحت: «إن الملاحقة المستمرة لحوالي 2500 من مقاتلي داعش في جميع أنحاء العراق وسورية هي عنصر حاسم في الهزيمة الدائمة لداعش. على نفس القدر من الاهمية هي الجهود الدولية المستمرة لإعادة أكثر من 9000 من معتقلي داعش في مرافق الاحتجاز في سورية، وإعادة تأهيل وإدماج أكثر من 43000 فرد وعائلة من مخيمي الهول وروج. وهذا أقل من الحد الاقصى الذي تجاوز ال 70.000 في عام 2019».

وفي ختام التقرير، قال الجنرال مايكل إريك كوريلا، قائد القيادة المركزية الامريكية «إن الهزيمة الشاملة والدائمة لتنظيم داعش تعتمد على الجهود المشتركة للتحالف والشركاء لتحييد القادة الرئيسيين من ساحة المعركة واسترجاع الأسر من الهول وروج وإعادة تأهيلها ودمجها.... نحن نواصل تركيز جهودنا على استهداف أعضاء تنظيم داعش الذين يسعون إلى القيام بعمليات خارجية خارج العراق وسورية على وجه التحديد وأعضاء التنظيم الذين يحاولون مساعدة أعضاء داعش المحتجزين على الهروب في محاولة لإعادة تشكيل قواتهم».

القضية الكردية في الإطار الوطني السوري

■ خورشيد برافي

القضية الكردية في سوريا جزءٌ من القضية الديمقراطية العامة، ولا يمكن تصوّر حلول مناسبة للمسألة الديمقراطية دون حلٍّ عادلٍ للقضية الكردية، وأيُّ تفكير بإيجاد توافق أو حلّ سلميّ في سوريا دون النظر إليها نظرة جديّة تؤكّد على أنّها من ضمن القضايا الأساسية في الصراع الدائر يبقى حلاً ناقصاً وجزئياً، ويجعل التوتر موجوداً دائماً والاستقرار مهدّداً بأي لحظة. إذاً لا يمكن إنكار وجود مسألة كردية في سوريا؛ لأنّ هذه المسألة مرتبطة بقضية شعبٍ يعيش على أرضٍ تاريخية ويتميّز بخصوصيّة معينة، لكنّه محرومٌ من أبسط الحقوق المشروعة، ولا يزال يعاني من الغبن الذي لحِقَ بحقّه على مرّ الزمن، علاوةً على المحاولات الحثيثة من قبل جهاتٍ كثيرةٍ للتعتيم على ثقافة وتاريخ هذا الشعب، وطمس وتحريف كل ما يتعلّق بحضارته القديمة، وذلك ليس بقصد إنكار قضيته فقط، بل إلى درجة إنكار وجوده كإثنيةٍ قوميةٍ ومجموعة بشرية.

لكنّ الأمور لا تدوم في الغالب وفق هوى جهةٍ محدّدة مخالفة لرغبة جهةٍ أخرى، ثمّ إنّ ترك المسائل دون البحث عن الحلول المناسبة لها أو الحيلولة دون معالجتها بشكل صحيح سوف يؤدّي إلى شدّة التعقيد فيها، كما سوف يؤدّي إلى ازدياد الانقسام بين أطياف المجتمع واتساع دائرة الصراع، وبالتالي سيتمّ استغلال تلك المسائل من قبل بعض الطامعين في التدخل ثمّ تعقيدها على نحوٍ أكبر ممّا كانت في السابق.

كما أنّ الشمس لا يمكن حجبها بالغربال، كذلك القضية الكردية أيضاً لا يمكن غضّ الطَّرْفِ عنها أو تناسيها وتجاهلها من قبل الأطراف المعنية، كونها من القضايا المهمّة في البلاد، والشعب الكردي في سوريا جزء مهمّ من الشعب السوري، يشارك المكوّنات الأخرى في الأفراح والأحزان، ويشترك معها بالآلام والآمال، مع الشعور من قبله بأنّ أيّ خطرٍ على سوريا هو خطرٌ عليه، وأنّ أيّ خطرٍ عليه هو خطرٌ على سوريا برمّتها. على هذا الأساس يعي الشعب الكردي المصلحة الوطنية السورية مثلما يعي مصلحته وخصوصيّته، لذلك نجده يُثبت حضوره الدائم في مجمل تفاصيل الحياة السورية، ولا يتقاعس عن القيام بدوره الإيجابي، أو بأداء الواجبات الملقاة على عاتقه. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على ضرورة الوحدة الوطنية بين كافة المكوّنات الموجودة في سوريا، وإذا كانت هذه الوحدة من العوامل المهمّة ومن الضرورات المطلوبة للحفاظ على الشخصية الوطنية السورية في الأوقات الماضية، فإنّها باتت من الضرورات الملحّة جدّاً في الوقت الحالي، بخاصّةٍ في هذه الظروف الصعبة التي يمرّ بها الشعب السوري بكلّ أطيافه من خلال المعاناة من ويلات الحرب المفروضة عليه وحالة الانقسام والتشرذم ومحاولات التهجير القسريّ والتغيير الديموغرافي، كذلك محاولات ربط الدولة السورية بمعاهدات واتّفاقيّات مفروضة عليها بسبب ضعف الدولة والتدخّلات الأجنبية المختلفة والتي وصلت إلى أوجها في هذه المرحلة من خلال الوجود العسكري المباشر من قبل دول عدّة تحت ذرائع وحجج كثيرة، غايتها تبرير وجودها العسكري واقتطاع مناطق النفوذ ورعاية مصالحها الذاتية وفق التوافقات والتفاهمات بين بعضها، سواء السرّية أو العلنية، دون النظر إلى مصلحة الشعب السوري أو مراعاة الحالة المأساوية التي يمرّ بها؛ بمعنى أنّ الشعب السوري بجميع أطيافه ومكوّناته هو الخاسر الأول والأكبر في أيّ اتفاق أو تفاهم يحصل بين هذه الدول المتدخّلة في سوريا، لذلك وأمام هذه الحالة لا يمكن الحديث عن الوحدة الوطنية إلّا من خلال تضافر الجهود الحثيثة والعمل الجدّيّ والدؤوب على وحدة الصفوف والبدء بالحوار المتبادل بين الأطراف الوطنية السورية على اختلافها وتنوّعها، والعمل على التخلّي عن التكتّلات السلبية والارتباطات الخارجية، مع ضرورة القبول بالآخر المختلف انطلاقاً من أنّ بنية المجتمع السوري تقوم أساساً على التنوّع والاختلاف، وعلى هذا المبدأ يمكن الشروع في بناء سوريا المستقبل دولة المواطنة والقانون.

إنّ تحقيق هذا الهدف المنشود ليس سهلاً ولا مسؤولية فردية أو مسؤولية طرفٍ واحدٍ، إنّما تحقيقه مسؤولية جماعية تقع على عاتق الأطراف المختلفة جميعها، وتتطلّب تضحيات وتنازلات فعليّة حقيقية دون وضع شروط مسبقة للحوار والتفاهم؛ لأنّ وضع الشروط المسبقة يعني وضع العراقيل والحواجز أمام أيّ لقاء بين الأطراف وبالتالي عرقلة الحوار وزيادة الشرخ والانقسام، ممّا يؤدّي إلى الابتعاد عن الحلّ السلمي وإطالة أمد الحرب والصراع بين الأطراف المتنازعة وازدياد التدخّل الأجنبي في الشأن السوري.

أمّا بخصوص الطرف الكردي وقضيته فإنّ المسؤولية المطلوبة منه مسؤولية مزدوجة، وهو مطالبٌ بأن يبدي استعداده للحوار والتفاهم مع الأطراف الأخرى والعمل بشكل جدّي في هذا المجال، مثله مثل جميع الأطراف السورية الأخرى، في الوقت ذاته مطالبٌ أيضاً بتوحيد صفوفه وتشكيل إطارٍ واحدٍ يضمّه من خلال الحوار والتفاهم مع بعضه البعض على قاعدة القبول بالاختلاف والتنوّع، والعمل معاً للخروج بمرجعية واحدة تقدّم مطالبَ محدّدة تتّفق عليها بين بعضها وتأخذ بعين النظر الخصوصية الكردية من جهة، ومن جهة أخرى الوضع السوري العام والمصير المشترك مع سائر المكوّنات، مع مراعاة أن تكون المصلحة الوطنية السورية حاضنة وراعية للمصلحة الوطنية الكردية في الحفاظ على خصوصية الشعب الكردي وحقوقه المشروعة في سوريا، اعتماداً على قاعدة التوافق بين مصلحة المجموع ومصلحة كلّ جزءٍ ضمن هذا المجموع.

تشدّد في الخطابات ومصالح شخصية وحزبية ضيّقة

■ رضوان كرداغي

بعيداً عن العموميات وبعض تلك المصطلحات والشعارات المتداولة لدى قيادات أحزابنا الكردية في سوريا، وخاصة من هم في حالة تصارع ومناكافات، وبالرغم من كل تلك الحجج والمبررات والتي قد تصل أحياناً إلى حدّ الإدانة لبعضهم البعض، وتلك الخطابات المتزمتة المعتمدة، فإنها قد تخفي ورائها مصالح وامتيازات شخصية أو حزبية ضيّقة.

وهناك شكلٌ من أشكال النفاق السياسي المتداول فيما بينهم، إذا ما أدركنا حجم ونوع تلك المنافع والامتيازات التي يتمتعون بها، وخاصةً ما يتعلق بالجانب المالي دون غيره من الجوانب السياسية والإعلامية، كما أنّ الدعم والموارد التي يتصرفون بها دون قيود ورقابة سبب من أسباب تمسّكهم أكثر فاكثر بتلك الخطابات المتشنجة والجوفاء، إن كانت سياسية أم قانونية، فتجعلهم يرتبطون أكثر فأكثر بالحالة السياسية التي تقولبوا فيها دون وجود أي رغبة جدية في تغييرها أو الجنوح عنها، باعتبار أنّ التغيير السياسي قد يجلب معه حالة أكثر وضوحاً من ذي قبل، بعيداً عن الشعارات والدعاية الإعلامية، حالة جديدة تعتمد على الجدّية والعمل والإرادة وقيم الوحدة والمشاركة، بعيداً عن ممارسة التعنت والتشدد الحزبي والإيدولوجي، مما قد يفتح معه المجال لتجاوز هذه الموروثات السلبية من التعاطي السياسي والذهاب إلى حالةٍ أرقى من الانفتاح، بغية إطلاق الأفكار والمبادرات البناءة التي تصب في اتجاه عدم التفريط بالوحدة والاجماع السياسي بالضد من كل ما يمثل هوس السلطة وهوس التعارض والتنافر.

يبقى واقع التشدّد والشحن المعمول به، من أشدّ تلك العقد والمشاكل التي تواجه إرادات العمل والتغيير، وتدفع معها بالمشاريع السياسية المنتجة بعيداً عن الساحة والتداول في أغلب الأحوال، أمام هكذا تمترس شديد في القناعات والخطابات، تكمن أهمية وجود رؤى واستراتيجيات أخرى للعمل المشترك، التي قد تفضي معها إلى توحيد الجهود والطاقات في اتجاه سياسي فاعل، يملك من الشروط والشرعية ما يملك، وبالتالي سحب جملة تلك الحجج والذرائع من بين أيدي كلّ الذين مازالوا يُراهنون ويعيشون على خراب البيت الكردي وعلى فشل مشروعه السياسي القائم على الحالة الوطنية والديمقراطية وتشعباتها دون غيرها من الحالات.

إذاً كلّ ما نرمي إليه من رؤى هي امتلاك ذات الإرادة من قبل جميع الأطراف بغية تجاوز العقد الإيدلوجية والنفسية القائمة، التي ما تزال تقف عائقاً أمام ايجاد بعضاً من تلك المخارج لمستقبل القضية الكردية ومستقبل الإدارة الذاتية القائمة، وصولاً إلى بناء المشروع الوطني الجديد دون غيره من المشاريع القائمة على التشدد والاستبداد مهما حدّثت وتقمصت في مصطلحاتها.

ماذا بعد؟ ... /٢٦٠٠/ إيزيدي ما زالوا مفقودين، وعشرات الآلاف يعيشون في خيام رثة

«قرابة ٢٦٠٠ إيزيدي ما زالوا في عداد المفقودين بعد نحو ١٠ سنوات من اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية لمناطقهم في العراق... مخاوف من أن يكون معظمهم لقوا حتفهم، لكن نشطاء إيزيديين يقولون إن المئات ربما ما زالوا على قيد الحياة... منقذون وأقارب يتحدثون عن بطء وصعوبة عملية البحث التي تنتهي غالبا بالحسرة»

نشرت وكالة رويترز تقريراً خاصاً مسهباً بعنوان «**إيزيديو العراق المفقودون.. عملية بحث مضنية عن أسرى تنظيم الدولة الإسلامية**»، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٢٤م، عن بعض المعاناة والمصائب التي حلّت بالإيزيديين في العراق، وقالت:

«بعد عشر سنوات من حملة تنظيم الدولة الإسلامية الوحشية ضد الإيزيديين... لا تزال مئات العائلات يائسة من لم شملها مع أقاربها المفقودين الذين تعرضوا للأسر والاسترقاق خلال فترة سيطرة التنظيم».

وأكّدت رويترز على أنّ تنظيم الدولة الإسلامية تعتبر الإيزيديين كفاراً، وأنّ مقاتلي التنظيم كانوا يسعون إلى قتل أو استعباد أتباع هذه الديانة بعد اجتياح مناطقهم في سنجار بشمال غرب العراق في ٢٠١٤.

وأضافت رويترز، بعد طرد التنظيم في عام ٢٠١٩م، مهمة العثور على المفقودين وإعادتهم إلى ديارهم كانت موكلة إلى حد كبير لعائلاتهم وعدد قليل من شبكات الإنقاذ التي تفتقر للإمكانيات - وفق ناجين وناشطين.

وحول وجود أسرى إيزيديين في مخيم الهول بمحافظة الحسكة في سوريا، أوردت رويترز أن هناك عشرات المحتجزين من قبل أسر مقاتلي التنظيم، ومسؤولو المخيم قالوا إنهم يحاولون العثور على الإيزيديين بين نحو ٤٠ ألف محتجز في خيام المعسكر المترامي الأطراف، لكنهم يواجهون عقبات بسبب الموالين للتنظيم الذين نفذوا العشرات من عمليات القتل هناك، وعندما يحصلون عن معلومات عن امرأة إيزيدية موجودة في خيمة، والموالون للتنظيم يدركون ذلك، يقومون بإخفائها، وإن الأسرى غالباً ما يعتريهم الخوف الشديد من طلب المساعدة.

وجاء في التقرير أيضاً:

يقول مسؤولون عراقيون إن أكثر من خمسة آلاف إيزيدي، معظمهم من الرجال والنساء كبيرات السن قتلوا في بداية الهجوم في أغسطس آب ٢٠١٤ وألقيت جثثهم في مقابر جماعية.

كما تمّ أسر نحو ٦٤٠٠ آخرين، معظمهم من النساء والأطفال. وبينما كان يتم بيعهم لأغراض تنوعت ما بين الاسترقاق والاستعباد الجنسي أو تدريبهم ليكونوا مقاتلين ومفجرين انتحاريين، كانوا ينتقلون من مالك إلى آخر في إطار «دولة الخلافة» التي امتدت لتشمل ثلث العراق وسوريا تقريباً.

وأفادت بيانات صادرة عن مكتب أسسه رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني لتنسيق عمليات الإنقاذ بأن ما لا يقل عن ٣٥٨٤ من الأسرى تمكنوا من الفرار أو تم إطلاق سراحهم في نهاية المطاف.

وهناك ما يقرب من ٢٦٠٠ ما زالوا في عداد المفقودين، يخشى أن يكون معظمهم قد لقوا حتفهم إما على يد خاطفيهم أو في معارك بين التنظيم وأعدائه.

لكن كل بضعة أشهر، تتردد أنباء عن المزيد من الناجين بين الطائفة الإيزيدية التي يبلغ قوامها نحو مليون يعيش أقل من نصفهم بقليل في العراق.

ويعتقد نشطاء إيزيديون أن آخرين ما زالوا محتجزين لدى مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم، أو بدأوا حياة جديدة في سوريا وتركيا أو أماكن أخرى. وتتراوح التقديرات من بضع مئات إلى أكثر من ألف.

وقال أفراد إنقاذ وأسرى سابقون إن كثيرين أخذهم التنظيم وهم أطفال صغار وليس لديهم سوى القليل من الذكريات عن المكان الذي أتوا منه. وبعضهم نشأ في ظل أيديولوجية التنظيم المتشددة، ولا يريدون العودة إلى مجتمعهم الأصلي. وتخشى أسيرات من تعرضهن للنبذ أو فصلهن عن الأطفال الذين أنجبنهم من مقاتلي التنظيم الذين استعبدوهن.

وسألت رويترز... ماذا بعد؟

لا يزال عشرات الآلاف من النازحين الإيزيديين يعيشون في خيام رثة في كردستان. ويستغل البعض المساعدات النقدية التي تقدمها الحكومة العراقية في العودة إلى سنجار، لكن آخرين يقولون إن المساعدات غير كافية.

ولا يزال جزء كبير من المنطقة مدمراً إلى حد كبير. كما أن الأمن يمثل مشكلة، فقد رفضت جماعات مسلحة عرقية ودينية ساعدت في طرد التنظيم من سنجار تسريح قواتها، وتنفذ تركيا ضربات بطائرات مسيرة ضد بعضها.

وفرص العمل قليلة، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يكملوا تعليمهم بسبب الحرب.

ويُشتبه في أن بعض الجثث مدفونة في مقابر جماعية، وهناك إحباط إزاء الوقت الذي تستغرقه السلطات العراقية لاستخراجها.

---

٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم العالمي لشجرة الزيتون رمز السلام والحكمة والوفاق

«تشغل شجرةُ الزيتون، وغصنُ الزيتون بالتّحديد، مكانةً جليلة في وجدان البشر رجالاً ونساء، وتُعتبر رمزاً عالمياً للسلام والحكمة والوفاق والوئام منذ سالف الأزمان. ولهذه الأسباب، لا تقتصر أهميّة هذه الشجرة المبجّلة على البلدان التي تنمو فيها، وإنّما تُلامس أيضاً شتّى شعوب الأرض».

هكذا قيّمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو - UNESCO) شجرة الزيتون، وقررت في مؤتمرها العام - الدورة الأربعين المنعقدة في عام 2019م، إعلان يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوماً عالمياً لشجرة الزيتون.

وقالت: «في الوقت الذي يخوض فيه العالم معركته للتصدي لتغير المناخ والتكيف مع آثاره، ثمّة ضرورة متزايدة لزراعة أشجار الزيتون ورعايتها. وتندرج حماية التراث الثقافي والطبيعي، الذي يشمل المناظر الطبيعية الثقافية، في صميم رسالة اليونسكو، ويساهم الاحتفال باليوم العالمي لشجرة الزيتون في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية».

وأضافت: «يتمثل الهدف من اليوم العالمي لشجرة الزيتون في التشجيع على حماية هذه الشجرة وتعزيز القِيم التي ترمز إليها، وإجلالها لما تقدمه من فائدة للبشريّة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي».

وأكّدت على أنّ اليوم العالمي لشجرة الزيتون يمدّنا بالمعارف الوفيرة والكثير مما يمكننا تقاسمه والاحتفاء به.

وتدعو اليونسكو الجميع للمشاركة في هذا الاحتفال من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة وحلقات النقاش والمؤتمرات وحلقات العمل والفعاليات الثقافية والعروض والمعارض.

الوحدة Yekîtî

العدد/346/ - 1 شباط 2025 م
Hejimar /346/- 1 Reşmeh 2636 k

نقاط على حروف

العدالة الانتقالية لا تتجزأ... متى وكيف ؟!

مئات الآلاف من السوريين قتلوا على نحوٍ مباشر أو تحت التعذيب الوحشي في السجون والمعتقلات، ولا زال مصير عشرات الآلاف منهم مجهولاً، وملايين تعرّضوا لضروب معاملة تفوق حدّ الوصف من الاضطهاد أو التعذيب أو العنف الجنسي أو العنف القائم على النّوع الاجتماعي، أو أجبروا على الفرارِ مذعورينَ من منازلهم، تاركين ورائهم ذكرياتهم وأرضهم وممتلكاتهم التي نهبت.

مجازر وجرائم وانتهاكات ارتكبت على خلفياتٍ طائفية أو دينية أو إثنية أو سياسية، أفراد وجماعات جُرّدت من حقوقها بشكلٍ مُمنهجٍ، وأُرغِمَت على الهجرة القسرية أو العيشِ في مناطق النزوح بالمخيمات وأطراف المدن، إثنيات وأقليات اضطهدت وحرمت من حقوقها الطبيعية والمشروعة، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، قد وقعت على مدار واحدٍ وستين عاماً من حكم نظام حزب البعث الواحد الأحد، الاستبدادي الدموي، وخاصةً خلال ثلاثة عشر عاماً من حربٍ داخلية طاحنة!

سقط النظام، ولكن! كيف ومتى نبدأ بالعدالة الانتقالية، ونسعى لإرساء السّلم والحرية والمساواة، ونسير نحو الاستقرار ومستقبل عادل وشامل للجميع؟

العدالة مفهوم أخلاقي وإنساني أولاً، عكس الظلم والجور والتطرف، وتهدف إلى الإنصاف والمساواة والتوازن وعدم التعدي وحماية المصالح الفردية والعامة، ويجب أن تكون العدالة الانتقالية وفق تعريف الأمم المتحدة (محدّدة السياق، وطنية، شاملة، محورها الضحية، مراعية للفوارق بين الجنسَيْن، قائمة على المشاركة والتمكينية، تحويلية للمجتمع ككلّ)؛ لاسيّما وأنها بحاجة إلى تقصي الحقائق والتدابير القضائية المناسبة وقضاء مستقل والإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي، وتقوية المجتمع المدني، وتفعيل دور المرأة والشباب.

سقط النظام، ولكن! لازال صوت الرصاص عالٍ في ربوع بلادنا المكلومة، وخطاب الحقد والكراهية والتحريض على أشده، وحالات الانتقام والثأر كثيرة، والخوف والقلق يشوب الأجواء، الفوضى والانقسام المجتمعي على مختلف الصعد قائم وعميق.

بدأت الإدارة الجديدة بإجراءات سريعة لتسوية أوضاع عناصر الجيش والأمن السابقين، واعتقلت الآلاف منهم، ولم تتوضح بعد مدى إخضاعهم لمحاكمات عادلة، فيما جماعات مسلّحة محسوبة عليها نفذت حملات اعتقالات عشوائية فضلاً عن الإهانات والاعتداءات على مدنيين وعمليات انتقام وتصفية حسابات خارج إطار القانون.

عناصر النظام السابق حالياً تحت الملاحقة والمساءلة، أما على الطرف الآخر، فمن سيلاحق عناصر المعارضة المسلّحة والميليشيات، الذين ارتكبوا الانتهاكات والجرائم، وكيف سيحاسبون؟ أم سيفلتون من العقاب وقد يمنحون وظائف جديدة ورتب عسكرية في قوام الجيش المزمع بناؤه من جديد، ويحظون بحماية السلطة بحجة «شرعية الثورة»!... وهل تتوفر فرص وقدرات لدى المجتمعات المحلية لتتمكن من محاسبتهم ومقاضاتهم؟ ... هل سيُحاسب «أبو عمشة» على قتل «الناشط أحمد شيخو» و « أبو حاتم شقرا» على قتل «السياسية هفرين خلف»!

العدالة الانتقالية لا تتجزأ، بل ينبغي أن تكون شاملة، لتساهم في معالجة المظالم والانقسامات المجتمعية، وفي وضع حدٍّ لدوامة العنف والعنف المضاد، وعدم انتاج دورة انتهاكات وجرائم جديدة، وفي بسط سيادة القانون وتفعيل دور المؤسسات، واستعادة نسيج المجتمعات المحلية وترسيخ سلام مستدام.

ولا يغيب عن البال ضرورات مساهمة ومساعدة المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والمتخصصة بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتلك الهيئات الأممية المعنية بسوريا، في تطبيق العدالة الانتقالية.

نعم التحديات كبيرة!... ولكن هناك فسحة من التفاؤل والأمل وتعافي بلدنا سوريا من المحن والمآسي.

عودة آمنة وكريمة إلى عفرين

تلبيةً لدعوةٍ من رابطة عفرين الاجتماعية، وبلافتات معبّرة، حاملين أغصان الزيتون، وتحت شعار «نريد عودة آمنة وكريمة إلى عفرين»، شارك المئات من مهجري عفرين قسراً في مسيرة ووقفة احتجاجية أمام مقرّ الأمم المتحدة بمدينة قامشلي، يوم الخميس ٢٠٢٥/١/١٦م، مؤكدين على حقهم المشروع في العودة ورفض سياسات التهجير القسري التي انتهجها الاحتلال التركي بحق منطقتهم عفرين.

كما شددوا على أهمية استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وضرورة وجود ضمانات حقيقية لتحقيق عودة آمنة وكريمة للمهجرين قسراً، بالتزامن مع عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

في ذكرى انتصار كوباني

في ذكرى تحرير كوباني من تنظيم داعش الإرهابي، عبر تصريح مشترك، يوم الأحد ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥م، لفت حزبا «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» الانتباه إلى «المحاولات المستمرّة لبعض الفصائل المدعومة من تركيا من شنّ هجمات يومية على سد تشرين ومحيط مدينة كوباني لدخول المدينة والسيطرة عليها، وذلك لضرب استقرار المنطقة وإشاعة الفوضى والفلتان الأمني. وبالتالي إفساح المجال أمام محاولات داعش الرامية للعودة إلى الساحة مجددًا، ما يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة».

وأشار التصريح إلى أنّ وحدات حماية الشعب والمرأة بمؤازرة من البشمركة وقوات التحالف الدولي، «استطاعت أن تلحق الهزيمة بتنظيم داعش، ليصبح اسم كوباني رمزًا للبطولة والتضحية ومعروفًا بتضحياته الاستثنائية على مستوى العالم أجمع»، و«لتثبت للعالم أن معركة كوباني كانت صراعًا بين قوى الحياة وقوى الدمار، «كانت المعركة بمثابة حرب بين إرادتين: إرادة الحياة والحرية، وإرادة الموت والجحيم، التي خاضها الكُرد نيابة عن الإنسانية جمعاء ضد قوى الظلام».

الحرية للمعتقلين السياسيين ولمناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)
الموقع الإلكتروني: www.yek-dem.net
البريد الإلكتروني: yekiti@yek-dem.net
تصدر في سوريا